الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة **٤٧**
الجمعة، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

نظرا لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد المراد (الكويت).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

بيان الرئيس بالنيابة

الرئيس بالنيابة: تناقش الجمعية العامة صباح اليوم عدة بنود، وتحديدا البند ٤٢المعنون ''تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي'' والبند ٤٣ المعنون ''إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية'' والبند ٤٤ المعنون ''ثقافة السلام'' والبند ٤٥ المعنون ''دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد''، وأخيرا البند ٤٩ المعنون ''الرياضة من أجل السلام والتنمية''.

لقد أكد قادة العالم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (القرار A/60/1) على فحوى ما جاء في الإعلان المتعلق بثقافة السلام وبرنامج عمله. وبما أن العام الجاري هو السادس في العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، علينا جميعا أن نؤكد على أهدافه وعلى المعنى الحقيقي لثقافة السلام. فهي مجموعة من المبادئ والسلوك وأنماط الحياة التي تهدف إلى نبذ العنف ومنع نشوب الصراعات، وتركز على معالجة الأسباب التي تؤدي إلى ذلك، وتحاول حل المشاكل عبر الحوار والتفاوض بين الأشخاص والمجموعات والدول.

وقد حدد برنامج العمل لثقافة السلام الذي اعتمدته الجمعية العامة عام ١٩٩٩ (القرار A/53/243) ثمانية محاور رئيسية لتعزيز ثقافة السلام، وهي: تعزيز ثقافة السلام عن طريق التعليم، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان كافة، وكفالة المساواة بين المرأة والرجل، وتشجيع المشاركة الديمقراطية، والنهوض بقيم التفاهم والتسامح والتضامن، ودعم المشاركة في الاتصالات والتدفق الحر للمعلومات، وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وقد كُلفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، بالتعاون مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني، بتنسيق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الأنشطة المتصلة بالعقد الدولي من أجل نشر وتعزيز ثقافة السلام. والتقرير الوارد في الوثيقة A/61/175، المعروض علينا اليوم يعطي صورة وافية لهذه الأنشطة المهمة والفعالة، التي إن دلت على شيء فإنما تدل وتؤكد على دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد.

ولا يفوتني هنا أن أؤكد على أهمية مبادرات الحوار بين الحضارات والأديان الثقافات والشعوب كأداة للتقارب والتسامح والتعرف على قيمهم ولغاتهم وتاريخهم وتراثهم. ونستذكر في هذا الصدد انعقاد عدة مؤتمرات وقمم ركزت على الأنشطة الملموسة والعملية الرامية إلى النهوض بهذا الحوار.

أكد قادة العالم كذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي على أن الرياضة بأنواعها يمكن أن تعزز السلام والتنمية، وأن تسهم في إيجاد مناخ يسوده التسامح والتفاهم. وقد حُدد العام المنصرم بصفته السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية، حيث ثبت الدور الهام للرياضة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية وتحسين الصحة العامة. كما تعزز المفهوم بأن الرياضة تعتبر لغة عالمية من شأنها سد الفروق الاجتماعية والدينية والعرقية بين الأفراد والمجتمعات، ولها القدرة على الجمع بين الناس وتجاوز الخلافات وتعزيز الاتصال والتفاهم. وكل هذا بدون شك يساهم في إحلال سلام دائم بين الشعوب.

إن عالمنا اليوم لا يخلو من الخلافات والعنف والحروب والمرض. ونحن نتحمل مسؤولية جماعية للحد من هذه الظواهر التي تعيق عجلة التنمية والسلام المستدامين. وللأمم المتحدة والجمعية العامة دور أساسي للحد منها عبر الآليات والسياسات التي تنتهجها وإنني على يقين بأن نشر ثقافة السلام والنهوض بالرياضة عاملان مهمان من شأنهما أن يسهما في بناء عالم يسوده التسامح والتضامن والتفاهم والسلام.

البند ٤٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/61/3)

مذكرة من الأمين العام (A/61/273)

الرئيس بالنيابة: تنظر الجمعية العامة الآن في البند ٤٢ من جدول الأعمال، المعنون ”تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي“. وبصدد هذا البند، أود أن أذكِّر أعضاء الجمعية العامة بأنه عملا بقرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨، المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، قررت الجمعية العامة في جلستها الثانية، المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بناء على توصية المكتب، أن تنظر في البند ٤٢ من جدول الأعمال برمته في جلسة عامة، على أن تنظر اللجنة الخامسة في الجوانب الإدارية والبرنامجية والجوانب المتعلقة بالميزانية.

وفي الجلسة نفسها، أحاطت الجمعية علما بالتوضيح الذي مفاده أنه عند تنفيذ القرار ٣١٦/٥٨، المتعلق بالنظر في البند ٤٢ برمته في جلسة عامة، ستنظر اللجنة المعنية في الأجزاء ذات الصلة من الفصل الأول من التقرير، التي تقع تحت بنود جدول الأعمال المحالة أصلا إلى اللجان الرئيسية، لكي تتخذ الجمعية العامة إجراء أخيرا بشأنها.

وتحت هذا البند، معروض على الجمعية تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعمم في الوثيقة A/61/3. وتحت البند نفسه، معروض على الجمعية أيضا تقرير للأمين العام (A/61/370) ومذكرة من الأمين العام، معممة في الوثيقة A/61/273، يحيل بها تقرير المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

أعطي الكلمة الآن لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سعادة السيد علي الحشاني، ليعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الحشاني (تونس)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالانكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لأعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦.

إن التنمية – بالإضافة إلى السلم والأمن وحقوق الإنسان وتعزيز الأمم المتحدة – كانت الشاغل المحوري لقادة العالم في مؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥. وقد وضعوا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صميم الجهود التي تبذل لرصد وتعزيز تنفيذ برنامج التنمية للأمم المتحدة على نحو موحد ومتسق. وبالتالي، كان جُلُّ عمل المجلس في دورة هذا العام منصبا على متابعة الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر القمة.

وسأتكلم بإيجاز عن بعض النتائج الرئيسية لعمل المجلس أثناء العام الماضي، ومن ثَم أُركز على المستقبل، بما في ذلك المسؤوليات الجديدة التي عَهِد بها مؤتمر القمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى لهذا العام بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يحافظ على زخم مؤتمر القمة تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وقد أعتبر تعزيز تنفيذ توافق آراء مونتيري عنصرا أساسيا لبلوغ تلك الغاية. ويمثل هذا الاجتماع محور حوارنا حول الشراكة العالمية من أجل التنمية. وكما اقترحت في نهاية الاجتماع، أعتزم أن أبدأ باستكشاف سبل تعزيز أثر هذا الحوار والبدء بمشاورات مع جميع أصحاب المصلحة في هذا الصدد.

وهذا الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وضع العمالة المنتجة والعمل الكريم تماما في صدارة برنامج التنمية. والإعلان الوزاري المتصل خاصة إيجاد فرص العمل وتوفير العمل الكريم للجميع، الذي أقر في نهاية الجزء يحدد عددا من الخطوات الهامة لجعل هدف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم هدفا مركزيا للسياسات العامة الوطنية والدولية.

والحاجة إلى الوفاء بهذا التعهد، الذي التزم به القادة في مؤتمر القمة، أمر واضح وأكيد. والفجوات المتسعة بين العمال المهرة وغير المهرة، وبين الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية، أسهمت في تثبيت الفوارق وتعميقها في العالم قاطبة. وقد تود الجمعية العامة أن تبني على أساس عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه المسألة المركزية.

وقد تعامل جزء المجلس المتعلق بالتنسيق مع جانب آخر من الجهود الجارية لدفع برنامج التنمية إلى الأمام: كيف يمكن تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية اجتماعية فعالة، بما فيها القضاء على الفقر والجوع. وأظهرت المناقشات أنه ليست لدينا إجابات محددة. لذا، طلب المجلس من منظومة الأمم المتحدة أن تواصل دراستها لهذه المسألة. والسمة الهامة للجزء المتعلق بالتنسيق كانت متابعة حدث أنفلونزا الطيور، التي جرت بحضور عدد من الممثلين الرفيعي المستوى من الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية المعنية. وقد أثبتت مناقشات هذا الاجتماع أهمية الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقدرته على التصدي للتحديات الناشئة من هذا النوع.

وكان عمل المجلس بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ذا أهمية خاصة هذا العام. فللمرة الأولى، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملية استعراضية مرة كل ثلاث سنوات لتمويل التعاون الإنمائي. وقد أبرزت المناقشة حول

هـذا الموضـوع الاتجاهـات المختلفـة بـين تـدفقات المـوارد الأساسـية وغـير الأساسـية، والتعقيـدات المتزايـدة لآليـات التمويل، والتحديات المرتبطة بالاستدامة المالية لجهود التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة. وقيّم المجلس إلى أي مدى ذهب الجهاز الإنمائي لدى الأمم المتحدة في تنفيذ إرشادات الجمعية العامة خلال آخر استعراض شامل للسياسة الشاملة عن السنوات الثلاث الماضية. والطموحات عالية لاستعراض عام ٢٠٠٧، في ضوء التركيز غير المسبوق على دور الأمم المتحدة في التعاون الإنمائي، وعلى الحاجة إلى قدر أكبر من الاتساق والتأثير في عملها.

وفي الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية، قدم المجلس إرشادات حول كيفية تعزيز تنسيق الأنشطة الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة وسواها، وأعطى المجلس دعما قويا لبرنامج الإصلاح الإنساني، وقدم عدة مقترحات لتقسيم عمله وعمل الجمعية العامة حول مسائل السياسات الإنسانية.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مكلف بسلطة تعزيز نهج متكامل للسلام والتنمية. والدعوة إلى معالجة الأسباب الجذرية لتهديدات العالم وتحدياته تشمل إطلاق وتعزيز تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وفي النهاية، لا يمكن للتنمية والأمن أن يأتيا إلا من سياسات متكاملة تعزز القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان في مجتمعاتنا. وقد ترغب الجمعية العامة في أن تبني على عمل المجلس في هذا المجال، وخاصة في مداولاتها حول منع الصراع المسلح.

وفي الجزء العام، ركز المجلس على توحيد وتنسيق عمل هيئاته الفرعية. ودور المجلس في هذا المجال آخذ في اكتساب المزيد من الأهمية بينما نمضي في تنفيذ برنامج التنمية. ولهذه الغاية، دعا المجلس اللجان الفنية وبقية الهيئات الفرعية المعنية إلى اختبار أساليب عملها، وقد أولت لجان عديدة هذه السنة اهتماما متجددا بتلك الأساليب.

علاوة على ذلك، إن الاتفاق على التمديد للفريقين الاستشاريين المخصصين المعنيين بغينيا - بيساو وهايتي اعتراف واضح بالإسهام المفيد الذي يمكن للمجلس تقديمه بترويج نهج متكامل في تلك المنطقة. ونحتاج الآن إلى التأكد من أن الدروس التي تم تعلمها من تجربة المجلس تفيد العمل المستقبلي للجنة بناء السلام عبر الانخراط المتواصل بين الهيئات المعنية.

ومن الجدير ذكره أن المجلس اتخذ قرارا حول تعزيز عمالة الشباب، يحث فيه الحكومات على اعتبار تلك العمالة متكاملة مع الاستراتيجيات الإجمالية للتنمية والأمن الجماعي، وشجع المجلس تعميم عمالة الشباب في استراتيجيات الحد من الفقر.

وحقق المجلس تقدما كبيرا آخر في بلورة دوره ودور لجنة العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية في متابعة مؤتمر القمة العالمي حول مجتمع المعلومات والاتفاق على عملية مشتركة بين الحكومات بصورة واضحة ومحددة جيدا - بما فيها المهام الجديدة الإضافية المنوطة باللجنة، إلى جانب المشاركة الواسعة للأطراف المتعددة صاحبة المصلحة في التحالف العالمي الذي أنشئ مؤخرا من أجل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والتنمية - ينطوي على إمكانية القيام بإسهام كبير وبعيد المدى لتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا المجال، ووضع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في خدمة برنامجها للتنمية.

ولقد ألقى مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ مسؤوليات هامة على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي إزاء استعراض ورصد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية. والاستجابة لهذه الدعوة ستكون مبدأ هاما من مبادئ عمل

المجلس في السنوات المقبلة. ولذلك، أود أن أطلع الجمعية على ما أرى شخصياً أنها فرص توفرها مهام المجلس الجديدة، لا سيما بالنسبة للجمعية العامة. ومن الواضح أن القرار، الذي تعمل الدول الأعضاء على وضعه في صيغته النهائية سيوفر، كما آمل، مزيداً من التوجيهات المفصلة بشأن كيفية تفعيل الولايات الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً، يوفر الاستعراض الموضوعي السنوي على المستوى الوزاري آلية جديدة لاستعراض التقدم المحرز وتعزيز تنفيذ نتائج الاجتماعات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك أهداف إنمائية متفق عليها دولياً. ونظراً لمشاركة الوزراء في الاستعراض السنوي، فإنني أرى أن هذا الاستعراض يستطيع أن يحدد جوانب القصور في التنفيذ على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، وكذلك الجوانب المتصلة بها، ويمكن أن يساعد المجتمع الدولي على متابعة السياسات دعماً للأهداف الإنمائية المتفق عليها وإجراء التعديلات الضرورية. وآمل أن تستفيد الجمعية العامة من عمل المجلس في اجتماعها السنوي المعني بالتنمية، الذي يجب أن تعقده أثناء مناقشة المتابعة لإعلان الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وذلك إعمالا لقرارها ٦٠/٢٦٥.

ثانياً، يوفر منتدى التعاون الإنمائي الرفيع المستوى، الذي يعقد مرة كل سنتين، فرصة فريدة للدول الأعضاء لإبقاء مسائل التعاون في مجال المساعدة الإنمائية العالمية في صدارة جدول أعمال المجتمع الدولي. وينبغي أن يكون لهذا المنتدى تأثير حقيقي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتوجيه التعاون الإنمائي لدعم تحقيق أهداف إنمائية متفق عليها دولياً. ويجمع المؤتمر جميع الشركاء في التعاون الإنمائي للتحاور بشأن مسائل السياسة الرئيسية. وبالتالي، فإنه سيزيد العمل الموجه لبلورة الصلة بين العمل المعياري والعمل التنفيذي للأمم المتحدة، ويساعد على ترجمة ما تعلمناه إلى سياسات واستراتيجيات وممارسات محسنة على جميع المستويات.

وفي إطار هيكل تنفيذ البرنامج الإنمائي، لدينا على الجانب المعياري هيكل مكون من ثلاث طبقات: الجمعية العامة؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ واللجان الفنية، إلى جانب عدد من الصناديق والبرامج. وقد طالب مؤتمر القمة العالمي هذه الهيئات والأجهزة بأن تنظم أعمالها لزيادة إسهامها الفردي في تحقيق الأهداف المحددة في البرنامج الإنمائي.

هل يلبي جدول أعمال الجمعية العامة وجدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحاليين الأولويات المحددة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو مناسب؟ إذا كانت الإجابة لا، فهل يمكن تنظيم عمل هاتين الهيئتين لتمكين اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من إجراء مناقشة موضوعية بشأن المسائل الرئيسية ووضع صورة متكاملة لها؟ وفي حين أن تكرار مناقشة مواضيع معينة في مختلف المنتديات الحكومية الدولية يوضح ما تتسم به هذه المواضيع من أهمية وإلحاح، فإن بوسع الدول الأعضاء، على سبيل المثال، أن تستفيد على نحو أفضل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبدء العمل المتعلق بمواضيع معينة، وأن تستفيد إلى أقصى حد من وظيفة المجلس الجديدة في مجال الرصد والاستعراض في تنفيذ تشريعات معينة للأمم المتحدة. وينبغي أن تحقق كل هيئة أقصى قدر من القيمة المضافة وأن تتناول المسائل من زاوية فريدة.

وفي هذا الصدد، بديهي أننا ننتظر جميعاً تقرير الفريق الرفيع المستوى، الذي آمل أن يؤدي إلى مزيد من المناقشات بشأن سبل زيادة الاتساق في عمل الأمم المتحدة في هذه الميادين. وقد خطونا بالفعل خطوات هامة نحو جعل المجلس

الاجتماعي والاقتصادي مجلساً قوياً ويتمتع بقدرات أوسع. وعلى أساس مداولات الجمعية العامة بشأن توصيات الفريق، يجب أيضاً أن نجعل الأمم المتحدة أداة أفضل للأنشطة الإنمائية في الميدان.

والعديد من النتائج الأخرى التي تمخض عنها عمل المجلس يكتسي أهمية رئيسية بالنسبة لعمل الجمعية العامة، مثل العمل المتعلق بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وتعميم المنظور الجنساني، على سبيل المثال لا الحصر. وستساعد النتائج في هذه الميادين، اللجنتين الثانية والثالثة في عملهما في جملة أمور.

إن تجربتي كرئيس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بينت لي قدرة المجلس على تلبية العديد من شواغل المجتمع الدولي الهامة. فإبراز مؤتمرات الأمم المتحدة والقدرة على عقد هذه المؤتمرات وفرصة بناء توافق الآراء التي اتسمت بها في الخمسة عشر عاماً الماضية يمكن إدماجها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي الحقيقة، فإن روح الشمول التي تتسم بها المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة نفذت إلى دورة المجلس هذا العام. وعلى وجه الخصوص، بيّن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن بوسع المجلس أن يعالج بفعالية قضايا مشتركة بين جميع الميادين على نحو شامل، بمشاركة عدد كبير من الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى الذين يتحملون مسؤولية ملفات متنوعة، وكذلك مشاركة الشركاء الإنمائيين وصانعي القرارات التنظيمية. كما أن الوضع الاستشاري الذي يمنحه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات غير الحكومية بالسماح لها في المشاركة في أعماله سمة فريدة أخرى من سمات هذا الجهاز المنشأ عملاً بالميثاق. وهي سمة أعتقد أنه ينبغي تقويتها.

أخيراً، وبغية جعل وظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي القديمة والجديدة قابلة للتنفيذ تنفيذاً كاملاً، من المهم دعمها بتمويل كاف وإعطاء مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوسائل اللازمة لأداء وظائفه.

واعتماد القرار بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة المتعلقة بالتنمية خطوة مهمة. ونأمل أن تكتمل المشاورات الجارية في القريب العاجل وأن تؤدي إلى اعتماد قرار بشأن تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيكون هذان القراران معلمين نسترشد بهما في الجهود التي نبذلها لتعجيل التنفيذ.

وأود أن أختتم بملاحظة أن ثمة علاقة موضوعية وتفاعلية أكبر آخذة في التطور بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن تساعد هذه العلاقة على توفير توجيه ذي معنى وعملي للمجتمع الدولي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذه العملية، يجب أن تؤدي المهام الرئيسية الجديدة التي أنيطت بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي دوراً محورياً، مما يمكّن المجلس من أن يكون الجسر الذي يربط بين صنع السياسة وتنفيذها في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد روزنغرين (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلغاريا ورومانيا، اللذان في سبيلهما إلى الانضمام؛ وتركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المرشحة للانضمام؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها لعضوية الاتحاد، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإتاحة الفرصة لمناقشة تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعمل المجلس أثناء العام الماضي. ونود أن نعرب عن تقديرنا لمكتب المجلس على دوره الريادي في الإسهام في دورة موضوعية ناجحة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونود أيضاً أن نشيد بالأمانة العامة.

كانت الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦ المعقودة في جنيف، دورة مثمرة، ووضعت نتائج جميع الأجزاء الرفيعة المستوى المتعلقة بأنشطة التنسيق والأنشطة الإنسانية والتنفيذية في صيغتها النهائية. ونود أن نشكر جميع الدول الأعضاء على نهجها البناء الذي أدى إلى اختتام مفاوضاتنا في الوقت المناسب.

وكان موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس لهذا العام ''تهيئة بيئة على الصعيدين الوطني والدولي تؤدي إلى توليد عمالة كاملة ومنتجة وإيجاد عمل لائق للجميع، وتأثير ذلك على التنمية المستدامة''. وكانت خطوة كبيرة إلى الأمام أن يوضع برنامج العمل اللائق في إطار الأمم المتحدة الأوسع. والاتحاد الأوروبي يدرك الأهمية الحيوية لإدراج البعد الاجتماعي للعولمة والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل والعمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي في الإعلان الوزاري.

وفي الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية، وفرت المناقشات حول دور الأنشطة التنفيذية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية معلومات قيّمة لمزيد من التفصيل. وينظر الاتحاد الأوروبي إلى المناقشة والمداولات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠، المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسة الذي يجرى كل ثلاث سنوات، بوصفه أساساً جيداً وسليماً جداً للإعداد لعملية الاستعراض القادمة التي ستجرى في عام ٢٠٠٧. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بأن يكون شريكاً بنّاء، أثناء عملية الإعداد تلك.

وكان تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة على جميع المستويات هو الموضوع الهام جداً في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية. وفي هذا الصدد، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة تعزيز نظام الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، ويرى أن نهج قيادة المجموعات، في جملة أمور، أسلوب مفيد لتعزيز التنسيق في المجال الإنساني. كما أن مناسبة الانتقال التقليدي، التي نظمت في جنيف، وفّرت أيضاً مُدخلاً قيّما لعملنا المشترك المتعلق بالانتقال من الإغاثة إلى التنمية. إضافة إلى ذلك، فإن مناقشات الفريق بشأن العنف القائم على نوع الجنس والطوارئ منقوصة التمويل على نحو مزمن توفر أساساً جيداً لمزيد من المناقشات بشأن هذين الموضوعين الهامين.

وفي الجزء العام من الدورة الموضوعية، اعتُمد أكثر من ٤٠ قراراً. بيد أن العمل لم ينته بعد. وفي هذا الصدد، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى دورة مستأنفة بنّاءة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويأمل أن يتسنى حل جميع المسائل العالقة في الوقت المناسب.

وبالنسبة للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦ الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يسلّم الاتحاد الأوروبي بالعمل المستمر الهادف لتحقيق الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١).

ويعلّق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنشيطه على أساس الخطوط التي حددت في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي. ونأمل أن تكتسب المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار المتعلق بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي زخماً جديداً ليتمكن المجلس من مواصلة أعماله بمهام جرى إصلاحها في دورته الموضوعية التالية. ونشجع الرئيسين المشاركين على مواصلة قيادة أعمالنا في التنفيذ الكامل للولاية التي أناطها مؤتمر القمة بالمجلس.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر صديقي العزيز وزميلي السفير علي حشاني، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على عرضه تقرير المجلس لعام ٢٠٠٦ (A/61/3) ، الذي يعطي صورة جيدة جداً عن أعماله.

وأود أولاً أن أبرز بعض المواضيع التي ظهرت في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لهذا العام. وقد كان اختيار موضوع الجزء الرفيع المستوى لهذا العام جيداً. فالعمل اللائق للجميع أداة رئيسية لتسخير طاقة الأفراد في مكافحة الفقر والأخطار التي تهدد أمننا. والوظيفة اللائقة تشكل مصلحة في المجتمع، وبالتالي فإنها تسهم في استقراره؛ وتتبعها الاستدامة. ولذلك، فإننا نرى أن استراتيجية العمالة ينبغي أن تكون من بين العناصر الرئيسية لأي استراتيجية للتنمية. وفي الوثيقة الختامية لهذا الجزء، أبرز الوزراء ورؤساء الوفود أهمية الاستفادة من طاقة المجتمع هذه. وسلّموا بأهمية دور منظمة العمل الدولية في تحقيق هذه الغاية، وبأهمية المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتنفيذها.

وفي هذا السياق، أود أن ألفت انتباه الأعضاء بشكل خاص إلى أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين. فبتمكين المرأة وضمان فرصة متساوية، تستطيع البلدان تحقيق قدر أكبر من المكاسب من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن الطريق لا يزال طويلاً. فلا يزال من المرجح إلى حد كبير أن تبقى المرأة أكثر فقراً وأسوأ تغذية وأكثر أميّة من الرجل. ووصول المرأة إلى العمالة أقل من وصول الرجل في العادة، واحتمالات أن تكون المرأة ناشطة سياسياً أقل كثيراً من الرجل. وينبغي أن يكون تمكين المرأة في صميم أي استراتيجية للعمالة. وضمان المساواة بين الجنسين أمر حيوي للتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأثناء جزء الأنشطة التنفيذية، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي مبادرة استعراض تمويل التعاون الإنمائي كل ثلاث سنوات. والقرار الموضوعي الذي اعتمده المجلس بشأن أنشطته التنفيذية يثبت تصميم المجلس على القيام بدوره بتوفير توجيه مفصل لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين أدائه على المستوى القطري، وتوفير توجيه أيضاً للأمانة العامة لتعزيز عملها التقييمي والتحليلي.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى جزء التنسيق، الذي تناول مسألة محورية أخرى في الجهود المستمرة المبذولة لتنفيذ البرنامج الإنمائي؛ وأعني كيفية ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية اجتماعية فعاله، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع. وأثناء المداولات، أصبح واضحاً أننا لا نملك إجابات محددة في هذا المجال. وطلب المجلس من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة دراسة هذه المسالة.

ومن بين جميع المسائل التي تناولها الجزء العام، أود أن أبرز فحسب القرارات التي تتعلق بالأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الخارجة من الصراع، التي نسبنا إليها مرة أخرى أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ميدان التنمية المستدامة الطويلة الأجل في حالات ما بعد الصراع. واستمرار الفريقين المعنيين بهايتي وغينيا – بيساو في العمل دليل على هذه الأهمية.

وبوسعنا أن نعلن عن ارتياحنا إلى حد ما للنتيجة الكلية التي تمخضت عنها الدورة الموضوعية لهذا العام.

وأود الآن أن أتناول بإيجاز الدور المستقبلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يواجه تحديات جديدة في ضوء مهامه الجديدة التي أسندها إليه مؤتمر القمة. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نتجنب تداخل العمل وتكراره. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يُبني الاستعراض الوزاري السنوي الجديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

والاجتماع السنوي للجمعية العامة المقرر في الفقرة ٥٦ من قرار متابعة التنمية (٦٠/٢٦٥) أحدهما على نتائج الآخر بدلاً من تكرار ما يفعله أحدهما. وينبغي أن يتابع المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن كثب أعمال لجنة بناء السلام وأن يُعد أساساً طويل الأجل للاقتصادات المعنية بدلاً من تبديد طاقته في تكرار الجهود التي تبذلها اللجنة.

وستكون النتائج التي يتوصل إليها الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على مستوى المنظومة التابع للأمين العام تحدياً جديداً آخر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا يزال التنسيق محورياً بالنسبة لمهام المجلس، وأنا واثق من أن النتائج التي سيخلص إليها الفريق ستعزز أعمال المجلس في هذا الميدان.

ونظراً لأنه كان لي شرف العمل نائباً لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام، فقد أصبح المجلس أقرب إلى قلبي. ولذلك، أود أن أعرب عن قلقي العميق لعدم إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بتقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكي تكون دورة المجلس في العام القادم مفيدة، يتعين علينا جميعاً أن نبدي مرونة وأن نتوصل إلى حلول توفيقية في القريب العاجل.

السيد شولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا، وباسم الوفد الروسي، أود أن أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد حشاني، على المعلومات المفصلة التي قدمها لنا عن العمل المفيد والهام جداً الذي أنجزه المجلس في دورته الأخيرة بفضل توجيهاته القديرة للغاية.

والاتحاد الروسي يقيّم تقييماً إيجابياً العمل الذي أنجزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام. ولدى اختتام الدورة السنوية، أعربت الدول الأعضاء في المجلس عن دعمها الكامل له بوصفه الجهاز التنسيقي الرئيسي للأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. وأكدت أيضاً على مبدأي التنفيذ الشامل والمنسق للقرارات التي اتخذها المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة، وسلّمت بالحاجة إلى تحسين التفاعل بين المجلس واللجان الفنية، بالإضافة إلى ضمان قدر أكبر من التفاعل بين اللجان الفنية واللجان الإقليمية.

ونحن نعتبر نتائج الدورة الموضوعية للمجلس، التي تركز جهود المنظمات في منظومة الأمم المتحدة على العمل البناء من أجل التنسيق الفعلي للقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بعملية الإصلاح الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، نتائج ناجحة تماماً. وقد كان مهماً إعلان أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دوره الحاسم في ضمان التوجيه السياسي وتوجيه السياسة بالنسبة لجميع الأنشطة في هذا الميدان. وقد اتخذ المجلس مجموعة قرارات قوية جداً في تحديد المؤشرات الأساسية للتعاون الدولي دعماً للنمو والتنمية المستدامين لجميع البلدان في عالم اليوم، وتشجيعاً لتنمية قدرات القطاع الاجتماعي والاقتصادي في منظومة الأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن.

ونشدد على أهمية الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي يحدد بوضوح أكبر المبادئ التوجيهية للأنشطة المستقبلية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان تقوية أسس التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي. ونعتقد أن تلك الوثيقة، وفي الحقيقة المناقشة الموضوعية والمثيرة جداً للاهتمام في الجزء الرفيع المستوى بأسرها، تعكس فعلاً وبشكل صحيح مستوى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن المسائل المتعلقة بالعمالة وحقوق العمال الموجودة الآن بين مختلف البلدان. ونرحب أيضاً بنتائج عمل الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية.

وقد كان مهماً بصورة أساسية أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكد هيكل الأنشطة التنفيذية الحالي المكون من

ثلاث طبقات وتقسيم العمل بصورة واضحة بين الجمعية العامة، التي تحدد المبادئ التوجيهية السياسية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يحول المبادئ التوجيهية للسياسة إلى قرارات فعلية للوكالات التنفيذية لتنفيذها. ونعتقد أن النتيجة الرئيسية للجزء التنفيذي كانت البت في الأولويات لدورة الجمعية العامة الثانية والستين فيما يتعلق باستعراض الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية مرة كل ثلاث سنوات، وتأكيد الدور الحاسم الذي تؤديه قرارات الجمعية العامة المتعلقة بجميع المسائل المتصلة بالأنشطة التنفيذية.

وروسيا عضو نشط في لجنتين اقتصاديتين إقليميتين – اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويسرنا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكد الدور الرئيسي الذي تؤديه اللجان الإقليمية في تطوير سياسة عالمية متوازنة معنية بالتجارة والمسائل الاقتصادية والمالية، كما أكد دورها في تنسيق وتقييم تنفيذ القرارات التي تتخذها المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة على المستوى الإقليمي.

وقد سرّنا أيضا أن تقييم إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا كان إيجابياً. ونعتقد أن المنتدى مكّن من مواصلة تحسين الهيكل الإداري للجنة، وعزز مساءلتها وشفافيتها، كما مكّن من إعادة هيكلة برنامج عملها، بحيث أصبح الآن يعتمد على أولويات الدول الأعضاء فيها، ويراعي الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة في أوروبا أيضا.

ونحن ممتنون بشدة للعمل الذي أدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عدة ميادين، من بينها تطوير شبكة للنقل، ومعالجة مسائل تتعلق بأمن الطاقة وتكنولوجيا المعلومات. ويسير هذا العمل على أساس المقترحات الروسية لإنشاء بنى تحتية جديدة للنقل والطاقة ونقل المعلومات في آسيا والمحيط الهادئ.

ويدعو الاتحاد الروسي إلى مواصلة تعزيز التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات الدولية للتمويل والتجارة. وقد أكد الاجتماع في الجزء الرفيع المستوى مع رؤساء هذه المؤسسات السلطة المتنامية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه منتدى للحوار والتفاعل على صعيد عالمي بين الشركاء وجميع الجهات الفاعلة المعنية، لمناقشة الاتجاهات والسياسات العالمية الناشئة وللتفاعل بفعالية مع الأحداث التي تدور على الساحة الدولية في الميادين الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

كما أن ممارسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقد اجتماع سنوي رفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ممارسة قيّمة أيضا. ونرى أن هذه الممارسة ينبغي أن تستمر، مع مراعاة السلطات والولايات وأساليب اتخاذ القرارات المعمول بها في المؤسسات المعنية. ونعتقد أن الاجتماع القادم من هذا القبيل سيكون معلماً رئيسياً في الإعداد لحوار منتظم على مستوى رفيع حول تمويل التنمية، هنا في الجمعية العامة، وفيما بعد في المؤتمرات الدولية القادمة المعنية باستعراض تنفيذ القرارات التي اتخذت في مونتيري.

وفي الختام، أود أن أوضح النقطة التالية: لقد أعطى مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ولاية واضحة تتعلق باتخاذ تدابير لتقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونعتقد أن مشروع القرار، بصيغته الحالية، استجابة مناسبة جداً للتعليمات التي وجّهها إلينا زعماء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونعتقد أنه ينبغي أن يكتمل العمل المتعلق بمشروع القرار في أسرع وقت ممكن، خاصة وأن الوفود تمكنت أثناء المشاورات بالفعل من تحقيق تقدم كبير نحو تفاهم مشترك

بشأن الأهمية الأساسية للعناصر الموجودة فيه. ونأمل أن تتوفر قريباً صيغة لمشروع قرار يحظى بتوافق الآراء ويحدد معايير معقولة وبراغماتية لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد راشكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): درس وفد جمهورية بيلاروس باهتمام التقرير عن أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونود أن نتقدم بالشكر للسفير علي حشاني على عرضه التقرير علينا.

وهذا العام كان استثنائياً جداً لأنه يمثل بداية فترة تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بدعم التنمية في جميع أنحاء العالم، كما استهلت فيه أعمال المتابعة للقرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، المعقود في الأمم المتحدة. فإذا كنا نريد حقاً الإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح أننا يجب أن نعزز آليات التنسيق في الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نعزز قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا السبب، علقنا كل هذه الأهمية في العام الماضي على إحراز تقدم في المفاوضات بشأن إصلاح المجلس.

ولا نزال نعتقد أن الغرض من الإصلاح يجب أن يكون مساعدة المجلس على القيام بدوره الرئيسي المتمثل في جعل التنمية نجاحاً بدلاً من أن تكون مشكلة. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن نوجه كامل إمكانية وكالات وهيئات الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لتوفير دعم عملي للحكومات الأكثر حاجة للمساعدة لتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ويجب أن يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي منتدى دولياً لاتخاذ القرارات الدولية الهامة دعماً للتنمية. وينبغي أن يكون هذا هو هدف المفاوضات الجارية المتعلقة بإصلاح المجلس.

وتأمل بيلاروس أن تصبح عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونحن مستعدون للعمل بجد لمساعدته على تحقيق تلك الأهداف. ونحن واثقون من أن تصميمنا سيحظى بدعم الدول الأعضاء، وأن هذه الدول ستدعم ترشيحنا في الانتخابات التي ستُجرى في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونحن متفائلون جداً بنشاط المجلس الذي ازداد في عام ٢٠٠٦. ونرحب بقرار المكتب اقتراح قرارات رئيسية لكي تعتمد في نيويورك وجنيف أثناء الدورة الموضوعية للمجلس. وأعتقد أن العمل التحضيري أسهم في اعتماد قرارات مدروسة ومتوازنة جيداً في جنيف. ولا نتفق مع الوفود التي أعربت في المشاورات المتعلقة بإصلاح المجلس عن رأي مفاده أنه يوجد تكرار في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراته الموضوعية وفي عمل اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة. فالجمعية العامة تعتمد قرارات السياسة العامة المتعلقة بعمليات دولية متعددة الجوانب، كثيراً ما تستدعي القيام بعمل مسبق في إطار الهيئات الأكثر تخصصاً ذات العضوية الأقل. ومن شأن التكامل بين عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعمل الجمعية العامة أن يؤدي إلى تنسيق أنشطة أجهزة الأمم المتحدة على نحو أفضل.

وبناءً على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠٠٦، عُقد في طوكيو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ اجتماع لصناديق وبرامج الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى بغية تعزيز التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وكانت الاستنتاجات والتوصيات التي انبثقت عن ذلك الاجتماع جزءاً من مشروع القرار الذي قدمته بيلاروس مؤخرا، والذي اعتمدته اللجنة الثالثة، بشأن تحسين تنسيق الجهود لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونعتقد أن الآراء الواردة في قرار المجلس ٢٤/٢٠٠٦، بشأن التعاون الدولي في مكافحة الفساد، و الآراء الواردة في قرار المجلس ٥/٢٠٠٦، المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها

الأمم المتحدة، سيساعدان على إعداد مشاريع قرارات تتعلق بهذه المواضيع لاعتمادها في دورة الجمعية العامة هذه.

ويجب أن يؤدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي دوراً رئيسياً في إعداد الاستعراض الشامل للأنشطة التنفيذية للتنمية الذي يجرى كل ثلاث سنوات، أثناء دورة الجمعية العامة الثانية والستين.

ويقوم المجلس بدور لا غنى عنه في تقييم تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة. وستشكل استنتاجات المجلس واقتراحاته المتعلقة بهذه المواضيع إسهاماً حقيقياً من المجلس في إصلاح وتجديد أنشطة الأمم المتحدة بأسرها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإنسانية.

ونرحب بالتدابير التي اتخذها المجلس لتعزيز عملية الإصلاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وكانت موافقة المجلس على خطة العمل لإصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا وصلاحياتها خطوة هامة في هذا المجال. ونعتقد أن تنفيذ هذه القرارات سيساعد اللجنة الاقتصادية لأوروبا على رفع مستوى عملها نوعياً ومواءمته مع التغييرات التي حدثت في السنوات الأخيرة في منطقتي وسط أوروبا وأوروبا الشرقية. كما أنه سيساعد اللجنة على تركيز توجيه المساعدة الدولية إلى البلدان الأوروبية الأكثر احتياجاً.

وينبغي ألا ننسى العمل الذي قام به المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق باستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

ويشكل ما تقدم إسهامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العمل الذي نؤديه معاً. ويوفر لنا فرصة لإدراك أهمية الجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لقراراتنا الجماعية بشأن معالجة المشاكل الدولية الحادة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإنسانية. وتتمثل مهمتنا هنا في تهيئة ظروف العمل اللازمة لتمكين المجلس من العمل جيداً وأداء دوره التنسيقي والتنظيمي المعقد. وما فتئت بيلاروس ترى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي ألا يكون مجرد ساحة تجارب لتوفير الأموال. ونعتقد أن الدعم الذي يُقدَّم للمجلس يجب أن يتناسب مع دوره ومع المهام المسندة إليه. وسنستفيد جميعاً إذا فعلنا ذلك.

السيد غوتيريز غارسيا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ – الذي يعرف أيضاً باسم مؤتمر قمة إصلاح الأمم المتحدة، لأنه وضع مسألة التنمية خارج التركيز المشوه على الأمن والاقتراحات الطموحة لإصلاح المنظمة – تم الاتفاق على الحاجة إلى مجلس اقتصادي واجتماعي أكثر فعالية، بوصفه الجهاز الرئيسي للتنسيق والاستعراض السياسي وتقديم التوصيات فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، بعد زهاء عام من التوصل إلى ذلك الاتفاق، لا نزال منشغلين بعملية مفاوضات معقدة وطويلة تتعلق بمستقبل هذا الجهاز الهام. ويعزى ذلك إلى الافتقار الواضح إلى الإرادة السياسية والمرونة من جانب البلدان المتقدمة النمو، التي لا تريد تقوية المجلس فعلاً، ولكنها تسعى إلى إعادة اختراعه بغرض إضعاف دوره ووظائفه.

فالاتفاقات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة المتعلقة بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا تعيد بصورة أساسية صياغة ولاية هذا الجهاز أو أنشطته الرئيسية. وهذا يثبت أهمية تقوية عمل اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة. وينبغي أن يستمر تنفيذ تنشيط عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لما اتفق عليه في قرارات الجمعية ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء و ٢٧٠/٥٧ باء. وينبغي

أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي النهوض بولايته وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والمهام التي أسندتها الجمعية إليه ليتولى أعمال المتابعة المتكاملة والمنسقة للقرارات التي اعتمدتها المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وفقاً لأحكام القرار ٥٧/٢٧٠ باء.

ونحن ننظر بإيجابية إلى سعي المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتركيز بشكل خاص على قضايا التنمية. بيد أن الآراء المتعلقة بمواضيع جديدة ينبغي عدم تنفيذها على نحو يعيق مهام المجلس الحالية المتعلقة بالقضايا الإنسانية، وتنسيق ومتابعة الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة.

وينبغي ألا يعني تنشيط أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي فتح مجالات جديدة للحوار الذي لا يؤدي إلى نتائج أو التزامات أكيدة، بل ينبغي أن يحافظ على النتائج التي جرى التفاوض عليها في مختلف أجزاء دورة هذا الجهاز.

ومع أن منتدى التعاون الإنمائي ينبغي أن ينعقد مرة كل سنتين، مثلما نصت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فإنه ينبغي أن ينعقد دون المساس باجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء دورته الموضوعية. ولا ينبغي أن يكون المنتدى مجرد مكان للحوار بين الأطراف المعنية، بل يفضل أن يكون آلية لتحديد وتعزيز جهود التعاون المحددة على جميع المستويات. وفي ذلك الصدد، من المهم إبراز الدور المحوري الذي ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء أداءه في هذا السياق، وكذلك أهمية أن تنظم على النحو المناسب مشاركة ذوي المصالح، مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية بصورة عامة.

والاستعراض على المستوى الوزاري لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، لا ينبغي أن يصبح مجالاً للحوار فحسب، بل ينبغي أن يظل فرصة للتوصل إلى اتفاق تفاوضي على هذا المستوى الرفيع. وينبغي أن يستمر أيضاً تنفيذه في إطار الولاية التي أسندت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقتضى القرار ٥٧/٢٧٠ باء.

فضلاً عن ذلك، لا ينبغي أن تحل الاجتماعات الاستثنائية التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمعالجة الحالات الإنسانية الطارئة، بما فيها الكوارث الطبيعية، محل وظيفة الجمعية العامة في معالجة هذه المسائل. إضافة إلى ذلك، ينبغي اختيار مواضيع هذه الاجتماعات على نحو مناسب، وفقاً لأهميتها، وينبغي أيضاً اختيار الوقت المناسب لعقد هذه الاجتماعات، حتى لا تصبح عبئاً إضافياً على الدول الأعضاء، خاصة أثناء الفترة التي تعقد فيها لجان الجمعية العامة اجتماعاتها.

ووفقاً للقرارات التي اتخذها المجتمع الدولي بتوافق الآراء، يتحتم التقيد إبّان الاضطلاع بأنشطة المساعدة الإنسانية بمبادئ الإنسانية والحياد والإنصاف، مع احترام سيادة الدول وسلامة ووحدة أراضيها. كما أن مبدأ تقديم المساعدة بناءً على طلب الدول وموافقتها، وقيام كل دولة من البداية بدور رئيسي في تنظيم وتنفيذ تقديم المساعدة على أراضيها، مبدأ لا يمكن تجاهله.

وتدعم كوبا هدف تحسين كفاءة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكنها ستواصل التمسك، مع البلدان المتقدمة النمو، بصلاحية وأهمية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه جهازاً رئيسياً للأمم المتحدة، وستعارض أية محاولة لإضعافه أو الحد من سلطته في اتخاذ القرارات.

الرئيس بالنيابة: بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٢ من جدول الأعمال.

البند ٤٣ من جدول الأعمال

إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

مذكرة من الأمين العام (A/61/176)

مشروع القرار (A/61/L.15)

الرئيس بالنيابة: معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العامة يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وقد تم تعميمها في الوثيقة A/61/176.

أعطي الكلمة لممثل اليونان كي يعرض مشروع القرار A/61/L.15.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني جداً أن أعرض اليوم على الجمعية العامة مشروع القرار المعنون ”إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية“، الوارد في الوثيقة A/61/L.15، في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال.

في السنوات الأخيرة، أصبح المجتمع الدولي حساساً بصورة متزايدة تجاه هذه المسألة. وقد أثبت استعداده لتيسير عودة أو رد الممتلكات الثقافية التي أُخرجت من بلدانها الأصلية بصورة غير مشروعة. وإخراج هذه الممتلكات، لا سيما عندما يكون نتيجة لتجارة غير مشروعة، يتعارض مع جميع المبادئ التي يفترض أن تشجعها الثقافة.

وكما نعلم جميعاً، إزالة الممتلكات الثقافية من مكانها الأصلي بصورة غير مشروعة خسارة فادحة للبلد المعني ولشعبه. والممتلكات الثقافية التي تُنتزع من إطارها – أي من بيئتها الطبيعية – تُجرد من معناها وتُفصل عن خلفيتها الطبيعية والثقافية والجغرافية. والثقافة شريان حياة الأمة. وإزالتها تنتزع قلب الأمة وتطمس ماضيها.

علاوة على ذلك، ينبغي التشديد على أن إزالة أو تدمير الممتلكات الثقافية بصورة غير مشروعة يحرم الشعب من جزء من ماضيه. ويكفي أن ينظر المرء إلى تدمير أعمال فنية فريدة على صعيد دولي، كما حدث في أفغانستان تحت حكم النظام السابق، ليفهم أن هذه الخسارة لا يمكن تعويضها أبداً، لأن هذه الكنوز لا يمكن أبداً إعادتها.

ولا يُصلِح أي ضرر يلحق بالتراث الثقافي إلا إعادة الممتلكات الثقافية إلى أماكنها الأصلية، التي أخذت منها بصورة غير شرعية. ولذلك، من المهم جداً أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعاونها بنشاط، في المنتديات الثنائية والدولية، بروح من التفاهم والحوار، بغية حل أية قضايا عالقة في هذا الصدد.

ويشكل هذا التعاون أفضل طريقة لمواجهة الآثار الضارة لحالة الجيشان السياسي وحالات الجيشان الأخرى الكبيرة، بما فيها الصراع المسلح، التي وفرت أرضية خصبة لفقدان الممتلكات الثقافية أو تدميرها أو إزالتها أو نقلها بصورة غير مشروعة.

وفي مشروع القرار الذي يشرفنا أن نعرضه، حاولنا أن نجسد آخر الإجراءات والأنشطة التي اتخذها المجتمع الدولي، لا سيما في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي تتحمل مسؤولية فريدة بوصفها الوكالة الوحيدة التي أنيطت بها ولاية تعزيز حماية الموارد الثقافية العالمية على جميع المستويات. وكما في السنوات السابقة، يشير مشروع القرار بصورة محددة إلى عدد من الاتفاقيات ذات الصلة. وجرى أيضاً إبراز ضرورة تنفيذ هذه الاتفاقيات بصورة صحيحة. وزيادة عدد الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات اتجاه مشجع للغاية.

ومن التطورات المشجعة الأخرى إنشاء قاعدة بيانات اليونسكو للقوانين المتعلقة بالتراث الثقافي في عام ٢٠٠٥، ووضع شهادة نموذجية لتصدير الممتلكات الثقافية. وهاتان الأداتان مهمتان للغاية في مكافحة الاتجار غير

المشروع بالممتلكات الثقافية. ومهم أيضاً العمل الفعال والتوصيات ذات الصلة، والتنقيح الأخير للنظام الأساسي للجنة الحكومية الدولية لتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة، التابعة لليونسكو.

والآن، يسرني جداً أن أبلغ الجمعية بإعادة جزء من رخام بارثينون شمال إفريز من جامعة هيدلبيرغ. وهذه لفتة رمزية قيمة: إنها تشكل أول خطة نحو إعادة توحيد تماثيل بارثينون. وسيكتمل قريباً بناء متحف أكروبوليس الجديد، حيث سيعرض رخام بارثينون موحداً في بيئته التاريخية الطبيعية.

وفي الإطار الدولي، نتيجة للتعاون الأوثق بين مؤسسات المتاحف، استعادت اليونان من متحف غيتي في لوس أنجليس شاهد قبر من منطقة بويتيا في اليونان القديمة، وجزءاً من رخام حمام من جزيرة ثاسوس اليونانية.

ونشجع بقوة جميع أطراف المجتمع الدولي المعنية على مواصلة التعاون، في إطار الأمم المتحدة واليونسكو، من أجل زيادة التعبئة والعمل لتشجيع القيم التراثية وحماية وإعادة وتشجيع استعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية.

مرة أخرى، الوعي الجماهيري جزء هام جداً من هذا المسعى؛ ويشمل الحكومات والمجتمع المدني والقيادات الأكاديمية والفنية، وبديهي، كل من يشعر منا أننا نتشاطر تراثا ثقافياً مشتركاً.

وأود أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا للأمين العام، السيد كوفي عنان، وللمدير العام لليونسكو السيد كويشيرو ماتسورا، على الدعم الذي لا يكل والمستمر والهام الذي قدماه لهذه المسألة. وأود أن أشكرهما على تقريرهما المفصل الوارد في الوثيقة A/61/176، الذي يغطي فترة ثلاث سنوات ويعرض جميع الأنشطة التي اضطُلع بها لتيسير عودة واستعادة الممتلكات الثقافية.

وسيجري البت في مشروع القرار A/61/L.15 في مرحلة لاحقة. وإلى ذلك الوقت، سنجري مشاورات عن كثب مع جميع الوفود المعنية. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما حدث في السنوات الماضية، وبأوسع مشاركة ممكنة في تقديمه، التي تجاوزت حتى الآن السنوات الماضية.

وإذ نقترب من نهاية ''سنة طريق الزيتون''، التي تجمع قيمتها الرمزية الثقافات المختلفة معاً، دعونا نرسل رسالة قوية بشأن إعادة السلع الثقافية إلى بلدانها الأصلية.

السيد أحمد (السودان): السيد الرئيس، يطيب لي أن أتقدم إليكم بخالص الشكر والتقدير على حسن إدارتكم لأعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأنتهز هذه الفرصة راجيا أن تنقل، سيدي الرئيس، إلى السيدة هيا راشد آل خليفة تهاني المرأة السودانية لها على نيلها شرف اعتلاء هذا الصرح، بصفتها أول امرأة عربية تنال هذا الشرف العظيم.

إن وفد بلادي، إذ يشيد بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يثمن الدور الكبير الذي اضطلعت به المنظمة خلال السنوات الثلاث الماضية لتيسير إعادة أو رد الممتلكات الثقافية المنقولة من بلدانها الأصلية، وتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة برد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية.

كما يشيد وفد بلادي باعتماد الشهادة النموذجية لتصدير الممتلكات الثقافية كأداة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. ويحث الدول الأعضاء، على اعتمادها كشهادة وطنية للتصدير. كما يشيد بالجهود الكبير

الذي بُذل لإنشاء قاعدة بيانات اليونسكو بشأن القوانين المتعلقة بالتراث الثقافي، من أجل تسهيل الاطلاع على التشريعات المتعلقة بالتراث الثقافي. وندعو المنظمة إلى تقديم ترجمات رسمية لها بكل اللغات الرسمية، خاصة اللغة العربية.

إن تنفيذ توصيات اللجنة الحكومية الدولية لتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة امتلالكها بصورة غير مشروعة، التي اعتمدتها في دورتيها الثانية عشرة والثالثة عشرة، يكتسب أهمية عظيمة، خاصة الانضمام إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة، كاتفاقية لاهاي لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب الصراع المسلح وبروتوكولاتها الإضافية، واتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطريقة غير مشروعة، واتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١، بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، علاوة على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون المتعلق بالقطع الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير مشروعة.

إن وفد بلادي إذ يشيد بكل هذه الاتفاقيات، يدعو جميع الدول الأعضاء بثقافاتها العريقة إلى التوقيع على هذه الاتفاقيات بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع والسرقات المتعمدة للممتلكات الحضارية والثقافية، خاصة أن العالم شهد خلال الأعوام السابقة محاولات عدة لسرقة الممتلكات الثقافية الوطنية لعدد من الدول. وإننا ندعو الأمم المتحدة – ممثلة في اليونسكو – إلى بذل مزيد من الجهد لرد هذه الممتلكات الثقافية التاريخية الثمينة. ونطالبها كذلك بالعمل على إيجاد آلية قانونية لردع مرتكبي هذه السرقات، بإنشاء محكمة تختص بالنظر في جرائم سرقة ونهب الممتلكات الثقافية، حتى تنعم الأمم بعالم خال من سرقة الممتلكات الثقافية والمحافظة على هذه الممتلكات وحمايتها.

إن وفد بلادي يؤكد على أهمية التعاون وتبادل المعلومات. وهذا التعاون لا يتم إلا بتوفير الفرص التدريبية المتخصصة في مجال حماية التراث الثقافي وإتاحة فرصة واسعة أمام توفير وتبادل المعلومات، سواء عبر قاعدة البيانات المركزية في اليونسكو أو الإنترنبول أو غيرها من الوسائل والآليات المتاحة. وإن وفد بلادي يؤكد تأييده لتوصيات اللجنة الحكومية الدولية في دورتها الثالثة عشرة الداعية إلى إيجاد الحلول العاجلة لقضية رخاميات بارثينون وردها إلى بلدها الأصلي، عبر الحوار المفضي إلى الاتفاق الإيجابي. والتوصية الثانية المتعلقة بإعادة تمثال أبو الهول إلى دولة الأصل عن طريق المفاوضات الثنائية، علاوة على تأييد ما جاء في بقية توصيات تقرير المدير العام، خاصة التوصية رقم ثمانية المتعلقة بحالة دولتي أفغانستان والعراق.

إن وفد بلادي يود أن يشير في هذا الجانب، إلى أن العراق الشقيق تعرض على مدى تاريخه الطويل للعديد من الكوارث وأعمال النهب والتدمير وحرق الآثار والمخطوطات. إلا أن كارثة النهب الثقافي والحضاري الذي تعرض لها العراق الشقيق بعد انهيار النظام السابق تنفرد بخاصية خطيرة وهي وقوعها في عصرنا الراهن الذي وصلت فيه البشرية إلى قمة الحضارة الإنسانية بكل أبعادها الفكرية والعلمية والثقافية والاقتصادية والصناعية. فكان متوقعا أن ينعكس هذا التقدم الحضاري على الوعي العميق بقيمة الموروثات الحضارية والثقافية المتراكمة عبر التاريخ، فضلا عن أن هذه الكارثة وقعت تحت سمع ونظر المجتمع الدولي الذي يفترض أن تحكمه الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي. إن إعادة ما سلب من مقتنيات ثقافية من العراق تعادل في أهميتها أي جهود مماثلة نحو التأهيل وإعادة الإعمار.

إن حكومة الوحدة الوطنية التي ورثت القوانين الحامية لتراث السودان الثقافي الضارب في القِدم تعمل الآن

على تعديل القوانين لتكون أكثر محافظة وحماية للتراث القومي والممتلكات الثقافية التي تنظم عمليات التنقيب في المواقع الأثرية المنتشرة في الأراضي السودانية وضم الآثار الثقافية التاريخية المكتشفة إلى قائمة السجل القومي بعد حصرها وحفظها في المتاحف القومية.

إن بلادي بثقافاتها ومقتنياتها الحضارية النادرة تؤكد في ختام هذا البيان على استعداد حكومة الوحدة الوطنية على التعاون الكامل مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والوكالات والمنظمات الأخرى ذات الصلة للعمل سويا من أجل تحقيق الأهداف المتصلة بإعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية من أجل تحقيق الأهداف العليا للأمم المتحدة والمحافظة على التراث الثقافي وحماية التجربة الإنسانية الحضارية بكاملها.

السيد البياتي (العراق): يتكلم وفدي في إطار البند ٤٣ المتعلق بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. ومما لا شك فيه أن هذا البند يستند إلى أساس متين قائم على دور الثقافة الإنسانية في الحضارة. وهي سمة مشتركة في تطور جميع الحضارات وتداخلها أيضا، على الرغم من احتفاظ كل ثقافة بسماتها الأساسية.

ولأهمية موضوع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية ولارتباطه بسعي الشعوب من أجل استرداد هويتها الثقافية والحضارية التي تم اختزالها أو استلابها في حقب ماضية، خاصة وأن تلك الممتلكات تمثل الذاكرة الحية لتلك الشعوب، فقد كان لزاما على الجمعية العامة أن تنظر في هذا الموضوع باعتباره ميدانا مهما يعزز سبل إنماء التعاون الدولي.

وعلى الرغم من أن الجمعية العامة بدأت تنظر في هذا الموضوع منذ عام ١٩٧٢، إلا أن ما تحقق منه فعليا لا يزال دون مستوى الطموح. وفي هذا الصدد، نرى أنه بات من الضروري أن تقوم الأمم المتحدة والهيئات المختصة المرتبطة بها وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والوكالات المتخصصة والجهات الدولية ذات العلاقة برصد الاتجار غير المشروع ومطاردة مرتكبيه، بتحديث وسائل عملها في ضوء التطور الحاصل في عمليات نهب الآثار وسلبها والاتجار غير المشروع بها.

إن الجهود التي تبذلها دول العالم المهتمة بالحضارة الإنسانية، والمنظمات المعنية بحماية الآثار وكذلك الشرطة الدولية في التصدي لتلك العمليات والعمل على استرجاع الممتلكات المسروقة، لا تزال متواضعة جدا قياسا إلى حجم هذه الكارثة الإنسانية والحضارية وتنوع أسبابها وتعدد مرتكبيها من أفراد ومنظمات إجرامية.

وكما هو معروف فإن بلدي العراق يمثل مهد الحضارة الإنسانية، إذ على شواطئه خُطت الحروف الأولى للكتابة قبل أكثر من أربعة آلاف عام قبل الميلاد، وفيه سُنت أول القوانين، وعلى ترابه قامت كيانات مثلت المقومات الأولى للدولة. وفي معابده صيغت المعاهدات بين تلك الدويلات التي انتشرت على نهري دجلة والفرات من شماله إلى جنوبه. وقد خلدت الآثار العراقية مراحل تطور تلك الحضارة منذ بدايتها. ولا تزال كبرى متاحف العالم تحتفظ بأبرز تلك الآثار. إلا أن الإهمال الذي عانت منه الآثار العراقية، والاتجار غير المشروع بها منذ حرب الخليج الثانية، والكارثة التي حلت بها بعد انهيار النظام السابق، أمور لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. فتعرضت الآثار العراقية، سواء في المواقع الآثارية أو في المتاحف العراقية، إلى أكبر عمليات سلب ونهب عشوائي ومنظم. وتمت معظم تلك العمليات من قِبل عناصر الجريمة المنظمة عالميا، وباتت مشاهدة المقتنيات والآثار العراقية في بعض متاحف العالم والمعارض العالمية وفي دور المزادات العالمية، أمرا غير مثير للاستغراب. ووفدي من على هذا المنبر يناشد جميع الدول، والمجتمع الدولي بجميع مؤسساته، مساعدة العراق في إنفاذ

حقه في إعادة الممتلكات والمقتنيات والآثار العراقية إليه، لأنه من دون تلك المساعدة يتعذر نهائيا تحقيق ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشير إلى قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) الذي طالب فيه جميع الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات المناسبة لتيسير أن تعود بسلام إلى المؤسسات العراقية تلك الممتلكات الثقافية العراقية والأشياء الأخرى ذات الأهمية الأثرية والتاريخية والثقافية وذات الأهمية العلمية النادرة وذات الأهمية الدينية، التي أُخذت بصورة غير قانونية من المتحف الوطني العراقي والمكتبة الوطنية ومن مواقع أخرى في العراق، بما في ذلك عن طريق فرض حظر على الاتجار بهذه الأشياء أو نقلها وكذلك الأشياء التي من المعقول الاشتباه في أنها أخذت بصورة غير قانونية. ويُطلب إلى اليونسكو والإنتربول والمنظمات الدولية الأخرى حسب الاقتضاء المساعدة في تنفيذ هذه الفقرة.

وفي الختام اسمحوا لي أن أعبر عن تقدير وفدي للجهود التي تبذلها منظمة اليونسكو واللجنة الحكومية الدولية في تشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، أو ردها في حالة امتلاكها بشكل غير مشروع، ودورهما في تشجيع المفاوضات الثنائية من أجل إعادة الممتلكات الثقافية، وإعداد قوائم بالموجودات من تلك الممتلكات، والحد من الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وندعو جميع الدول والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى التعاون معها لكي تتكلل تلك الجهود بالنجاح.

السيد زودي (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على دعمها المستمر لجهود إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧/٥٨، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

إن إثيوبيا على اقتناع قوي وثابت بأنه بمبدأ عدم جواز تصدير الممتلكات الثقافية من بلدانها الأصلية. كما أن إثيوبيا تولي أهمية كبيرة لإعادة أو إرجاع الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. وبالرغم من التزام إثيوبيا الثابت بحماية الممتلكات الثقافية، فإن لإثيوبيا كمية كبيرة من الموارد الثقافية في الخارج لم يتم إعادتها بعد.

وفي مسعى لمعالجة مسألة إعادة أو إرجاع الممتلكات الثقافية، اتخذت إثيوبيا تدابير وإجراءات ملموسة على كلا الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأبرز بعض الإجراءات الملموسة التي اتخذناها. فقد سن بلدي إعلانا معنيا ببحوث التراث وحمايته، يمنع التصدير غير القانوني للتراث الإثيوبي أو الاتجار به خارج البلد. كما أنشأت إثيوبيا جهازا للحصر والتسجيل المنتظمين لممتلكاتها الثقافية من خلال إنشاء قاعدة بيانات للتشريعات الثقافية.

كما تم إدخال آلية فعالة لمراقبة الجمارك، بالتوازي مع اتخاذ خطوات للنهوض بقدرات خبراء الجمارك من خلال التدريب والتعليم المستمرين. والأمر المحوري لحماية تراثنا ومكافحة الاتجار غير المشروع به هو زيادة الوعي العام بقيمة تراثنا.

وفي عام ٢٠٠٤، وفي تعبير واضح عن احترامنا للمبادئ والأحكام الدولية المتصلة بإعادة أو إرجاع الممتلكات الثقافية، وقّعت إثيوبيا على اتفاقية اليونسكو بوسائل حظر ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بشكل غير مشروع. وفي العام نفسه، وقعّت إثيوبيا أيضا على اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح. كما توصل بلدي إلى العديد من الاتفاقات الثنائية مع بلدان مختلفة ترمي إلى منع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ومكافحته.

وسعت حكومة بلدي جاهدة لإعادة التراث المصادر من خلال المفاوضات الدبلوماسية والإجراءات القانونية وعمليات والشراء وغيرها من الوسائل. وفي هذا الصدد، تشعر إثيوبيا بالسرور لأنها تمكنت، عن طريق الشراء – ضمن مواد أخرى – من استعادة العديد من العملات المعدنية الأكسومية العتيقة وتمثال لابن إمبراطور إثيوبي من انكلترا وصليب إثيوبي يعود إلى القرن الثاني عشر من بلجيكا.

وبالتعاون مع بعض البلدان نجحنا أيضا، في إحراز تقدم كبير في استرداد مشغولات يدوية حرفية رائعة. وتشمل هذه تمثال ''الأسد الفاتح'' وعرش الإمبراطورة مينن الذي أعادته إيطاليا، وإعادة الأسلحة التقليدية الإثيوبية للإمبراطور ثيودروس من انكلترا. وتمثل الإنجاز الأكبر لهذه الجهود في إعادة مسلة أكسوم من إيطاليا. وتلك بعض الإنجازات التي لا بد أن يُنسب الفضل فيها لشعب إثيوبيا، وللحكومة الإثيوبية، وبوجه خاص، لشعوب وحكومات إيطاليا وانكلترا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من البلدان. كما نشكر اليونسكو على تيسير إعادة هذه الممتلكات. ونقدم الشكر أيضا لجميع أصدقاء إثيوبيا الذي عملوا بشكل دؤوب على إعادة الممتلكات الثقافية المصادرة إلى بلدنا.

وفي الواقع، فإنني أذكر بالأمل والحماس المحاولة الحالية التي تقوم بها إثيوبيا من خلال إنشاء لجنة تضم شخصيات بارزة ومفكرين وأصدقاء أجانب لإثيوبيا لضمان إعادة تراثها الذي أخذه الجنود البريطانيون في عام ١٨٧٥. والشعب الإثيوبي والحكومة ينتظران بشغف إعادة العديد من الممتلكات الثقافية الأخرى التي تم تصديرها بشكل غير قانوني بوسائل مختلفة. فعلى سبيل المثال، هناك أكثر من ٢ ٧٠٠ مخطوطة إثيوبية في أوروبا وآسيا وأمريكا وكندا. وفي هذا الصدد، يناشد وفدي المجتمع الدولي وحكومات تلك البلدان التعاون للرد الفوري لتراثنا.

وأود أن أختتم بياني باسترعاء انتباه الجمعية إلى مسعى آخر، يتطلب اتخاذ إجراء متضافر من المجتمع الدولي. فإثيوبيا تقوم ببناء مخزن لحفظ التراث المعاد، فضلا عن متحف مع معمل. ووفدي يحدوه الأمل في أن يستجيب المجتمع الدولي بشكل إيجابي وسريع لمساعدة إثيوبيا في إنجاز هذه المشاريع وغيرها من المشاريع ذات الصلة.

السيد مافرويانيس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أخذت الكلمة لأعرب عن تأييدي القوي لمشروع القرار الذي تولى عرضه ممثل اليونان بشأن إعادة أو إرجاع الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية.

وقبرص تعتبر أن هذه المسألة الحساسة للغاية – بالتوازي، بطبيعة الحال، مع الحماية والمحافظة على الممتلكات الثقافية في الموقع الأصلي – مسألة فائقة الأهمية، وهي تشارك مشاركة كبيرة في المساعي الدولية في هذا الميدان.

ونحن بلد سُلب العديد من كنوزه الأثرية والثقافية والدينية، وندرك مشاعر من حرموا من هذه الصلة الهامة بتاريخهم وبحضارتهم.

وتم بالفعل اتخاذ خطوات هامة لإنشاء الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لإعادة أو إرجاع الممتلكات الثقافية. وفي هذا الصدد، أود أن أُثني على العمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، وخاصة، اللجنة الحكومية الدولية لتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة. وعلينا الآن أن نركز بشكل أكبر على التنفيذ.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن الأمل في أن حالات مثل إعادة لوحات الفسيفساء الخاصة بكنيسة بانايا كاناكاريا إلى قبرص، وإعادة جامعة هايدلبرغ إلى اليونان جزءا من منحوتات الإفريز الشمالي للبارثينون، ستؤدي إلى

زيادة الوعي والمزيد من رد الممتلكات الثقافية، بما في ذلك مجموعة التماثيل المرمرية (إلجين ماربلز)، التي أصبحت محك اختبار لنجاح هذا المسعى النبيل.

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم دليل هام على الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لإحراز تقدم سريع في هذا المجال الهام.

والكنوز الثقافية هي آثار الأقدام المرئية لخطى الإنسان عبر التاريخ. وهي شاهد على الطرق التي وجدها من سبقونا إلى فك طلاسم المطلق، وتشكل حلقة الوصل مع البعد العمودي، ومع المثل العليا للجمال والإنسانية، وتجسد القيم الروحية وأفضل المهارات البشرية. وبالتالي فهي تمثل أسمى تعبير موحد للعقل ولعمل الأيدي البشرية في أي وقت وفي أي مكان.

ولذا، فإن الممتلكات الثقافية تشكل جزءا هاما من التراث المشترك للإنسانية، ووجودها في مكانها الصحيح يمثل إسهاما رئيسيا في التصالح والاتصال مع جذور الحضارة الإنسانية وفي تعزيز القيم الجامعة والإبداع بوصفها الناقل الرئيسي للتطور الثقافي.

الرئيس بالنيابة: استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند. قبل المضي في عملنا، أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/61/L.15 سيجري في تاريخ لاحق.

بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٣ من جدول الأعمال.

البند ٤٤ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

مذكرة من الأمين العام (A/61/175)

مشروع القرار (A/61/L.11)

الرئيس بالنيابة: معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام تُحيل تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الوثيقة A/61/175.

أعطي الكلمة لممثل الفلبين كي يعرض مشروع القرار A/61/L.11.

السيد باجا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إن ارتفاع عدد مبادرات الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات، كما يتضح من خلال العديد من الأحداث العالمية، والأقاليمية، والإقليمية والوطنية يمثل اهتماما عالميا متزايدا باستمرار تطبيق إعلان وبرنامج عمل العقد الدولي لثقافة السلام، وهو من وضع بنغلاديش، إضافة إلى البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله، وهو مبادرة من جمهورية إيران الإسلامية.

في العامين الماضيين، أدت المبادرات الفلبينية المدعومة من عدد كبير من الدول الأعضاء بشأن الحوار بين الأديان، وبشكل خاص مؤتمر التعاون بين الأديان من أجل السلام الذي عقد في نيويورك بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ومؤتمر القمة غير الرسمي بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام الذي عقد أيضا في نيويورك بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى المساعدة في تمهيد الطريق لاعتماد زعمائنا، الفقرة ١٤٤ من البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

لقد تعهد الزعماء بأن يتخذوا الإجراءات الكفيلة بتعزيز ثقافة السلام ودعم المبادرات حول الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان. وفي هذا العام، أطلق منتدى اللجنة الثلاثية بشأن الحوار والتعاون بين الأديان في نيويورك بتاريخ ٢٤ آذار/مارس. وقد اعتمد مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر وثيقة ختامية تعترف بأهمية الحوار

والتعاون بين الأديان من أجل السلام. وعقد كل من الاجتماع الوزاري الأول حول الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام، والمؤتمر رفيع المستوى المعني بالتعاون بين الأديان من أجل السلام في نيويورك خلال يوم الأمم المتحدة الدولي للسلام في ٢١ أيلول/سبتمبر.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن حوار سيبو فيما بين بلدان جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ تَبَنّى إعلانا بشأن التعاون الإقليمي بين الأديان من أجل السلام والتنمية والكرامة الإنسانية في ١٦ آذار/مارس. كما أن الاجتماع الآسيوي الأوروبي السادس الذي عقد في هلسنكي في الفترة ١٠-١١ أيلول/سبتمبر أكد على أهمية الحوار بين الأديان واعترف بقيمة تحالف الحضارات ومنتدى اللجنة الثلاثية بشأن التعاون بين الأديان من أجل السلام. وقد اعتمد الشركاء في الاجتماع الآسيوي الأوروبي السادس أيضا بتاريخ ٥ تموز/يوليه في لارنكا، قبرص، خطة عمل بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان من أجل عالم يسوده السلام.

من ناحية المجتمع المدني، شهد العالم التجمع الأكبر في تاريخه للزعماء الدينيين في كيوتو في آب/أغسطس الماضي تحت رعاية المؤتمر العالمي بشأن الأديان من أجل السلام. واستضافت كازاخستان في أيلول/سبتمبر الماضي في أستانا المؤتمر الثاني لقادة العالمي والديانات التقليدية. إن نتائج هذين الحدثين عززت وتممت استنتاجات منتديات نظرائهم الحكوميين والدوليين.

وفي منظومة الأمم المتحدة، وافقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على أن الحوار بين الأديان هو مشروعها الرئيسي للعامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ضمن برنامج الحوار بين الثقافات. علاوة على ذلك، هناك العديد من وكالات، وصناديق، وبرامج الأمم المتحدة التي تضم حوارا بين الأديان في نشاطاتها.

وهذه التعابير عن الحاجة إلى مزيد من الفهم، والانسجام، والتعاون ستواصل الازدهار والتوسع من حيث الحجم والنطاق معا. وفي الواقع، إن المبادرة الأخيرة بشأن تحالف الحضارات، التي قدمتها إسبانيا وتركيا، هي شهادة أخرى على الحاجة إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في السلام.

واسمحوا لي، في هذه المرحلة، أن أقدم بالنيابة عن الفلبين وباكستان مشروع القرار A/61/L.11 المعنون ”تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، فهم السلام والتعاون من أجله“. فقد قررت الفلبين وباكستان دمج مشروعي قرارينا في إطار بند جدول الأعمال بشأن ثقافة السلام، ليس للاستجابة للحاجة إلى تنسيق عمل الجمعية العامة فيما يتعلق بالقرارات المترابطة فحسب، بل لأمر أكثر أهمية هو إبراز الصلات القائمة بين الأديان والثقافات في تعزيز ثقافة السلام.

إن العالم، وبشكل خاص الأوساط الدينية وزعماؤها وآخرون من أصحاب المصلحة، يراقب كيف سنقوم بمعالجة ثقافة السلام من منطلق الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات. ونأمل أن تعتمد الجمعية مشروع القرار في فرصة مبكرة حتى نتمكن من السير قدما وفي تنفيذ تدابير ملموسة، خاصة تلك التي ذكرت في الفقرات من ٧ إلى ١٢ من المنطوق. وإننا نرحب ترحيبا حارا بالدول الإضافية التي قدمته وهي إندونيسيا، وبليز، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتايلند، وتيمور - ليشتي، والجمهورية الدومينيكية، وجيبوتي، والسلفادور، والسنغال، والسودان، وغابون، وغواتيمالا، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوستاريكا، والكونغو، والكويت، والمغرب، وميانمار، وميكرونيزيا. ونتطلع إلى المزيد من الدول الأعضاء التي تقدمه وتدعمه.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش كي يعرض مشروع القرار A/61/L.16، الذي سيصدر في تاريخ لاحق.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سأكون مقصرا إذا ما بدأت كلمتي بدون إظهار تقديري العميق لرئيسة الجمعية لعقدها مناقشة حول بند جدول الأعمال ''ثقافة السلام''. هذا البند قريب من قلب كل بنغلاديشي. وإنني واثق أن المداولات اليوم، بتوجيه قدير من الرئيسة، ستزيد من تقوية عزيمتنا لتعزيز ثقافة السلام في الأمم المتحدة وسواها.

أشكر المتكلم السابق السفير لورو باجا، ممثل الفلبين، الذي وافانا بتفاصيل كاملة عن مشروع القرار A/61/L.11.

لقد شهد التاريخ الحديث سلسلة من الانتصارات يحق للإنسانية أن تفخر بها. وإنه شهد على سبيل المثال إنهاء الاستعمار، ونمو المجتمع المدني، والحد من حكم الفرد المطلق، وتعزيز القيم والمؤسسات الديمقراطية، وظهور الليبرالية، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ومن المحزن، أن هذه الفترة شهدت أيضا العديد من المآسي. فقد شهدت عنفا يعجز عنه الوصف أشاعته الحروب والإرهاب والصراعات وجلبت الموت والدمار والمعاناة لملايين الناس.

إنّ ثقافة السلام فكرة تقع في صميم الجهود المبذولة لإنقاذ البشرية من ويلات الحروب والصراعات. إنها مجموعة من القيم والمواقف ونمط من السلوك وطريقة حياة تخلص المجتمعات من الإرهاب والعنف. وعملية ثقافة السلام تقوم على الحرية والعدالة والديمقراطية والتسامح واحترام التنوع والحوار.

والأمم المتحدة، منذ إنشائها قبل عقود، تقوم بدور حاسم في الترويج للسلام. وفي مؤتمر القمة العالمي، أكدّ زعماؤنا من جديد على الإعلان وبرنامج العمل لثقافة السلام. وألزموا أنفسهم أيضا بالعمل على تعزيز هذا البرنامج على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

وبعد الاحتفال في العام الماضي بمنتصف المدة، للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم دخلنا النصف الثاني من العقد بمزيد من الحماس والنشاط. وهذا يستدعي تجديد الالتزامات بالأهداف النبيلة للسلام.

وما فتئت بنغلاديش تقف دائما في طليعة المبادرات الرامية إلى تشجيع المزيد من التفاهم والتسامح بين الشعوب، الذي في اعتقادنا يمكن تحقيقه من خلال الحوار والتعاون. ونعزو ارتباطنا بثقافة السلام إلى نضالنا الطويل من أجل الاستقلال الوطني. فلقد ولدت بنغلاديش من رحم صراع دموي. ولذا، فنحن نثمن عاليا مبادئ التسامح واحترام التنوع والديمقراطية والتفاهم. ولقد تحققت تلك المثل من خلال اعتماد الأعضاء في عام ١٩٩٩ للإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام. وكان لبنغلاديش شرف توجيه تلك العملية.

ويحدد برنامج العمل بعض مجالات التركيز الرئيسية، لا سيما مجالات التعليم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الرجال والنساء، والمشاركة الديمقراطية، وتعزيز التفاهم والتسامح والتضامن، والاتصال القائم على المشاركة وتدفق المعلومات والمعارف بحرية، والسلم والأمن الدوليين. وثمة مجالات فرعية محددة في كل من مجالات التركيز من شأنها أن تساعد في تحقيق أهدافنا.

لقد كان لاعتماد وثيقة الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام أهمية كبيرة إذ وفرت الوثيقة مجموعة واضحة من المبادئ التوجيهية للعمل. وعزز نص الإعلان قضية اللاعنف. وكانت تلك الوثيقة عالمية بكل ما في الكلمة

من معنى، إذ تجاوزت الحدود والثقافات والمجتمعات والأمم. وأشركت قطاعات متعددة كالدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وقادة المجتمع والآباء والمعلمين والفنانين وأساتذة الجامعات والصحفيين والعاملين في المجالات الإنسانية. ونعتقد أن مشاركة جميع الجهات الفاعلة أمر أساسي إذا أردنا تحقيق بناء عالم يسوده السلام من خلال تلاقي الأفكار وليس من خلال المواجهة.

وبنغلاديش معروفة جيدا بسعيها الدائم للقيام بدور رئيسي في صون السلم والأمن الدوليين. فالتزامها بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يتزعزع، إذ ساهمت بنغلاديش حتى الآن بأكثر من ٠٠٠ ٥٨ من أفراد حفظ السلام في ٣٧ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن تعهدنا بتقديم المزيد إذا طلب منا وراغبون في ذلك.

وفي وطننا، يمر مجتمع بنغلاديش بعملية تحول ايجابي هامة، خاصة في ميدان التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وتقليل الفقر، وزيادة دخل الفرد، والمحافظة على الأمن الغذائي، والإبقاء على نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٥ في المائة على امتداد عقدين، وزيادة القدرة على التكيف لمواجهة الكوارث الطبيعية، وتحسين مؤشر التنمية البشرية، وتقليل التباين بين الجنسين، وتحسين المؤشرات الاجتماعية والصحية.

ومن تجربتنا الوطنية، نعتقد أن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة أمران حتميان قطعا لتحقيق التنمية، فضلا عن الاستقرار الاجتماعي والسلام. وإن الحصول على التعليم والرعاية الصحية مع تسهيل الحصول على القروض الصغيرة يمكن أن يطلق مهارات المرأة التجارية من عقالها. وتمكين المرأة يترع إلى تهميش التطرف في التفكير والعمل في المجتمع، ونكون بذلك قد عالجنا سببا جذريا للعنف والإرهاب. ولقد كان منح جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٦ للرائد في ميدان القروض الصغيرة، محمد يونس، من مصرف غرامين في بنغلاديش دليلا واضحا على العلاقة بين التخفيف من الفقر وتمكين المرأة والسلام. وبنغلاديش، رغم القيود المتنوعة التي تعاني منها، باتت نموذجا يحتذى به في هذا المجال. وهي على أهبة الاستعداد لتقاسم أفضل الممارسات مع المجتمعات الأخرى المشابهة لها.

إننا نقف أمام مفترق طرق لتحقيق أهدافنا المتعلقة بثقافة السلام بعدما تجاوزنا منتصف العقد. ونود أن نعبر عن امتناننا لجميع الأطراف الفاعلة التي ساهمت في الترويج له. وفي هذا الصدد، نثني على الدور الذي قامت به اليونسكو فضلا عن منظمات أخرى سواء كانت داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. ونشكر بصورة خاصة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشباب. بما في فيها جمعية ثقافة السلام. وما زال أمامنا طريق طويل والكثير الذي ينبغي عمله. ونحث الجميع على مواصلة عملهم المثمر، ونرى في هذه المرحلة الحرجة، أن تقوية الشراكة العالمية حتمية مطلقة.

ونعتقد أن الترويج لثقافة السلام يكتسي أهمية بالغة، خصوصا هذه الأيام التي تنتشر فيها صراعات يولدها سوء التفاهم والتعصب. ومن هذا المنظور، يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون ”العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم ٢٠٠١-٢٠١٠“ (A/61/L.16).

يتضمن مشروع القرار بعض التحديثات التقنية مقارنة بقرار السنة الماضية ٣/٦٠. بما في ذلك العناصر الإضافية التالية: يرحب في الفقرة الأخيرة من الديباجة، بإنشاء لجنة بناء السلام، ويشجع اللجنة في فقرات المنطوق على تعزيز ثقافة السلام واللاعنف من أجل الأطفال في أنشطتها. وفي الدورة الستين، اشترك في تقديم هذا القرار

رقم قياسي من الدول بلغ ١٠٧ دول. ونأمل هذا العام أيضا، أن تولي الوفود الدعم نفسه لمبادرتنا، بحيث يعكس ذلك التضامن الدولي مع المساعي التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف النبيل. ونعتقد أن هذا القرار سيحظى يوما ما باشتراك جميع الوفود في تقديمه.

إنّ هدفنا الأسمى هو خلق عالم يسوده السلام والاستقرار حيث يكون الجو العام ملائما لإحراز التنمية، وحيث تتم حماية البيئة، وحيث يكون حكم القانون واحترام حقوق الإنسان هما المعيار، وحيث تتعايش الحضارات والأديان المختلفة بانسجام جنبا إلى جنب، وحيث تكون ثقافة السلام هي القيمة الراجحة. وليس هذا القرار إلاّ إحدى السبل لتحقيق ذلك الهدف. ونأمل أن يحظى بالتأييد الحماسي من جميع الوفود.

السيد تورنود (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن الدولتين المنضمتين إلى الاتحاد الأوروبي، بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين لعضوية الاتحاد، ألبانيا وصربيا، إلى جانب أوكرانيا ومولدوفا، تؤيد هذا البيان.

إنّ الإعلان المعني بثقافة السلام، الذي اعتمدته الجمعية قبل سبع سنوات، يتضمن عددا من المبادئ الهامة التي ما زالت تحتفظ بأهميتها حتى اليوم. فثقافة السلام ليست هدفا يمكن تحقيقه مرة وإلى الأبد. إنها عملية متواصلة من الحوار والتعليم والمشاركة.

إن الاتحاد الأوروبي معجب بالحماس الذي ولد هذا العدد الكبير من المبادرات التي تطرح تحت هذا العنوان. إننا نتطلع للمزيد من الإجراءات العملية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية لتعزيز الأهداف المختلفة التي تضمنها الإعلان الخاص بثقافة السلام.

وفي الحقيقة، هذا الموضوع متشعب، ولذلك، ستقتصر تعليقاتنا في هذه المناسبة على بعض النقاط المتعلقة بالمبادرات والأعمال المحددة التي نحن بصدد مناقشتها.

نود أن نعرب عن تقديرنا للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الذي قدم لنا تقريرا حديثا (A/61/175) عن العمل الذي تقوم به منظمته. ونلاحظ بارتياح خاص، إذ أن الجهود المبذولة لتعزيز ثقافة السلام من الواضح أنها تتخلل الأنشطة التي يقوم بها عدد كبير من الأجهزة والمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة. ومما يبعث على السرور أيضا، أن نلاحظ اشتراك المجتمع المدني في توسيع أهداف العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم.

إن الإعلانات والبيانات التي ندلي بها في الاجتماعات العامة للمنظمات الحكومية الدولية بشأن ثقافة السلام، لن تكون لها قيمة إذا لم يشعر بها الناس العاديون في حياتهم. ودور الشباب في هذا الشأن هام بصورة خاصة. ونأمل أن تقوم مجموعات ومنظمات الشباب بدور رئيسي في جميع الأنشطة المتعلقة بثقافة السلام.

ولقد أحطنا علما بالتوصيات الواردة في الفقرة الختامية ٥٩ من تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ونأمل أن تلهم الدول الأعضاء القيام بأنشطتها وفقا لذلك، وأن تعزز جهودها في مجال ثقافة حقوق الإنسان. وثقتنا كبيرة في قدرة اليونسكو على مواصلة رصد الأنشطة في هذا المجال. ونظرا للأهمية البعيدة المدى لهذه المسألة، فإن الاتحاد الأوروبي من جانبه، وبموافقة الدول الأعضاء الأخرى، يحبذ أن نكون مستعدين فعلا لمناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة مرة كل سنتين بدل

مناقشتها كل عام كما هو الحال عليه الآن. وطبعا، يمكن مناقشة مواضيع محددة تحت عنوان ثقافة السلام كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ونحن ندرك بوضوح، أن الخطة العالمية للحوار بين الحضارات، من بين المشاريع الهامة في هذا الإطار، وإن لم تكن محط اهتمامنا هذا العام. إننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ هذا الحوار الذي سيقدمه في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ومن ناحية أخرى، يحظى التحالف بين الحضارات بأهمية مباشرة. وحيث من المتوقع أن يصدر في آخر هذا الشهر تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتحالف بين الحضارات، نأمل أن تتاح لنا الفرص في المستقبل القريب لتلمس الإلهام في وثيقتهم للقيام بعمل حقيقي لتعزيز التسامح والتفاهم بين الحضارات والأديان.

وفضلا عن ذلك، ينبغي أن نأخذ في الحسبان قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي يدعو جميع الدول إلى مواصلة بذل الجهود على الصعيد الدولي من أجل تعزيز الحوار وتوسيع آفاق التفاهم بين الحضارات، للحيلولة دون الاستهداف العشوائي للأديان والثقافات المختلفة، وكذلك، اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي للتحريض على ارتكاب أعمال إرهابية بدافع التطرف والتعصب.

وفي الوقت نفسه، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على الأهمية البالغة لحرية التعبير. ونحن جد مقتنعون أن الحوار المثمر لا يمكن أن توجهه السلطات الحكومية. فما من داع لوضع الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية للتمازج بين المجتمعات ذات الحضارات المختلفة إن لم تتوفر لها الأرضية الصلبة لتشارك بحرية وعفوية في النقاش العام. إنّ أفضل وسيلة لإسكات آراء المتطرفين وتحريضهم على الكراهية، تركها تتلاشى وتختفي من خلال النقاش المفتوح، حيث لن يكون لها فرصة في البقاء على قيد الحياة. وعندئذ، سينتعش الحوار بين الثقافات بقوة في جو من حرية التعبير.

ومن واجب الحكومات، طبعا، أن توفر إطار العمل المناسب لحرية التعبير. وهذا يعني أن الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية أمر بالغ الأهمية. فطبيعة حقوق الإنسان تسمح بزيادة تعزيز التمتع بها في كل المجتمعات، بغض النظر عن المستوى الذي أحرزته في جهودها الإنمائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وكلنا يستطيع القيام بعمل أفضل. فحرية الأديان، على سبيل المثال، ليست فقط عدم حظرها. بل يمكن أن تشمل كذلك خلق الظروف الملائمة لممارسة الأديان دون تمييز.

وبالمثل، ينبغي أن يشمل الحق في التعليم في إطار ثقافة السلام الجهود الكفيلة بتعزيز التعليم من أجل السلام. وهذا في الحقيقة واحد من طموحات اليونسكو الدائمة. وأخيرا، سيستفيد الحوار العام من زيادة مشاركة النساء والشباب فيه.

إن الاتحاد الأوروبي سيدرس بعناية مشروع القرار المعروض في إطار البند المعني بثقافة السلام، ويتطلع للتعاون البنّاء مع الوفود الأخرى بخصوص هذا الموضوع.

السيد كازياخنوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): أود في مستهل كلمتي أن اثني على اليونسكو لدورها القيادي في عملية تعزيز ثقافة السلام، ولتقريرها الشامل الأخير (A/61/175)، الذي يعكس النطاق الواسع للأنشطة التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني لتنفيذ العديد من البرامج والمبادرات التي قدمت في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال الذي ننظر فيه الآن.

إن كازاخستان على يقين تام، إن ثقافة السلام تبدأ بأنفسنا عندما نتعلم كيف نحترم ما للثقافات والأديان

الأخرى من قيمة ونبل حقيقيين، وعندما نسمح لها بالمحافظة على تقاليدها. إن الموقف الأخلاقي لأي مجتمع، يحكم عليه من الطريقة التي يعامل بها الأمم الأخرى وحضارات الشعوب الأخرى.

إن ظهور التحديات والأخطار الجديدة التي تهدد البشرية، خاصة ظهور التطرف الديني، الذي يهدد الأمن والاستقرار في العالم، يزيد حتى من الحاجة إلى الحوار بين الثقافات والأديان. وأحد الأهداف الرئيسية لهذا الحوار هو ردم الهوة في معرفة الآخرين. ومن الأهمية بمكان، أن نتذكر إن عدم المعرفة والتفاهم وعدم احترام الثقافات والأديان المختلفة قد مهّد الأرضية للكراهية.

ويمكن منع التعصب والصراع من خلال بذل الجهود المضنية في الأنشطة اليومية، وبالقيام بأعمال جدية وفي الوقت المناسب على المستويات المحلية والوطنية والدولية. والتعليم أمر رئيسي لتعزيز التسامح.

ونود أن نثني على الإسهامات القيمة للمبادرات المختلفة لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات، بما في ذلك الحوار بين الحضارات، وتحالف الحضارات، واستراتيجية الاعتدال المستنير، والحوار بين المعتقدات المختلفة والتعاون من أجل مبادرة السلام. ونعتبر هذه كلها مبادرات جامعة ومترابطة ومتعاضدة. ولما كانت كازاخستان عضواً في فريق أصدقاء تحالف الحضارات، فإنها تشاطره مقاصده، وتتطلع إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى، الذي يتوقع أن يشتمل على توصيات محددة للنهوض بثقافة السلام والحوار بين الحضارات.

وتاريخياً، كانت أراضي كازاخستان مكان تلاق لمجموعة من الديانات والحضارات المختلفة. ويتكون سكان كازاخستان من أكثر ١٣٠ مجموعة إثنية و ٤٦ طائفة دينية. وقد شجعت سياسة داخلية متوازنة الحوار بين هذه الثقافات المتنوعة، وأدت إلى وجود مجتمع متعدد الثقافات ذي قيمّ مشتركة. وقد أصبحت ثقافة شعب كازاخستان، التي تتسم بالتسامح والانفتاح على ما هو جديد، العمود الفقري للتكامل الروحي الذي حققناه.

وقد تأسست جمعية شعب كازاخستان في عام ١٩٩٥، وهي آلية فريدة من نوعها وفعالة لرسم السياسات بشأن المجموعات الإثنية. وتتمتع هذه الجمعية بمركز استشاري لدى رئيس كازاخستان. وتعمل من أجل ضمان إنعاش الثقافات واللغات والعادات الوطنية، وتعزيز وحدة المجموعات الإثنية، وتقدم توصيات ومقترحات بشأن سياسة الدولة في مجال العلاقات بين المجموعات الإثنية.

وقد أصبح مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، المعقود في عاصمتنا آستانة في عام ٢٠٠٣، إسهام كازاخستان الملموس في تقوية وتوسيع الحوار بين الديانات. وقبل شهر تقريباً، اختتم مؤتمر ثان مداولاته في كازاخستان، التقى فيه ممثلون رفيعو المستوى للجهات الدينية والسياسية، وناقشوا موضوع المؤتمر الرئيسي، الدين والمجتمع والأمن الدولي. واعتمد المؤتمر إعلاناً لتعزيز دور القادة الدينيين ومسؤوليتهم في تقوية الأمن الدولي، وجرى إصدار هذا الإعلان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ومن النتائج الموضوعية الأخرى التي تمخض عنها المؤتمر، قرار بإنشاء مركز دولي للثقافات والديانات تحت رعاية المؤتمر، لتنفيذ مشاريع تثقيفية وبحثية وإنسانية، ودراسة جوانب الحالة الدينية في العالم التي قد تؤدي إلى أزمة. وقد أدرك المشاركون في المؤتمر ضرورة قيام حوار دائم، يوفر فرصة لتحديد أساليب للتعايش السلمي بين الديانات وتقليص احتمال حدوث تطرف ديني. وقد أصبح المؤتمر إسهاماً هاماً في تحقيق السلام والاتفاق والحوار

الموسع بين الديانات، وبرز دوره بوصفه منتدى دولياً دائماً يُعوّل عليه.

وإذ يأخذ وفدنا في الحسبان أهمية الحوار بين الديانات والثقافات، فإنه يقترح إعلان سنة دولية للحوار بين الديانات والثقافات. وقد أدرج هذا الاقتراح في مشروع القرار ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“ (A/61/L.11)، الذي قدمته باكستان والفلبين. وحيث أننا من المشاركين في تقديم مشروع القرار، فإننا نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء، وبهذا تبدي الدول الأعضاء التزامها القوي بتشجيع الحوار والوفاق بين الديانات والإثنيات.

ويؤيد وفدنا أيضاً مشروع القرار بشأن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/61/L.16) ويشارك في تقديمه.

فلنعمل معاً على اتخاذ تدابير ملموسة لتحديد أسباب الخلاف بين الأمم والثقافات والديانات، وتقليص هذه الأسباب. وينبغي أن يرعى المجتمع الدولي نموذج ثقافة عالمية يكون قادراً على الحفاظ على السلم والاستقرار والحوار بين الثقافات والحضارات.

السيد كشواني (الإمارات العربية المتحدة): لقد أثبتت الأحداث التاريخية أن هيمنة ثقافة العنف والحرب على أجواء العديد من المناطق العالمية، التي شابتها الخلافات والصراعات، لم تسهم قط في تسويتها أو احتوائها، بل على العكس تسببت في ترسيخ جذور العنف، وبث مظاهر التوتر والفتنة والكراهية وحب الانتقام في نفوس العديد من الأجيال على مختلف انتماءاتها، فضلا عن هدر الكثير من الموارد البشرية والطبيعية بدلا من استثمارها في خدمة البشرية، الأمر الذي بات يستدعي منّا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، التفكير جديا في كيفية الترويج لنشر ثقافة السلام، واستبدالها بثقافة العنف والحرب، التي ما زالت سائدة حتى الآن في العديد من بؤر التوتر في العالم.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأن سمات ثقافة السلام تتجسد في بث مفاهيم التعايش السلمي بين الشعوب، ونبذ العنف، واحتواء الخلافات ومنع استمرار الصراعات من خلال الحوار والتفاهم ونزع السلاح. إلا أنها تؤكد في نفس الوقت على أن هذه المسألة تتطلب انتهاج المجتمع الدولي لاستراتيجية عمل مشتركة وشاملة ومتعددة الأطراف، تهدف في غاياتها إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية ومتوازية وفي آن واحد.

أولا، ضرورة إبداء المجتمع الدولي لإرادته السياسية الجادة البعيدة كل البُعد عن ازدواجية المعايير لإيجاد الحلول السلمية العادلة والدائمة والشاملة لجملة قضايا الهيمنة والاحتلال والاستعمار، التي ما زالت باقية منذ العهد الماضي. وبصفة خاصة قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، التي أثبتت الأحداث أن استمرارها على مدى الـ ٥٨ عاما الماضية وحتى يومنا هذا كان المصدر الأساسي لتكرار وقوع الحروب والعنف، ليس في منطقتنا فحسب، وإنما في العالم بأسره.

ثانيا، لا بد من ربط مسألة بث مفاهيم السلام بمحاور التنمية البشرية المستدامة، وهو ما يتطلب التزام المجتمع الدولي بتوصيات مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة للتنمية العالمية وتمويلها، وأيضا بمبادئ تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين الشعوب، وخصوصا بعد أن أثبت العديد من وقائع الصراعات بأنها جاءت نتيجة حتمية لاستمرار مظاهر التنافس بين الشمال والجنوب، والأغنياء والفقراء، فضلا عن مظاهر الصراع المحلي من أجل السيطرة على مصادر الرزق والثروات الوطنية المحدودة.

ثالثا، وفي إطار جهود بث ثقافة السلام، لا بد أن تشمل جهودنا القيام بعملية تحويل جذري للقيم والاتجاهات السائدة في سلوك العديد من الدول والمجتمعات بالإضافة إلى بعض الجماعات السياسية العاملة، بما في ذلك الجماعات المتطرفة والتي ما زالت تؤمن بضرورة امتلاك مقومات القوة العسكرية والنووية الرادعة وغيرها من الوسائل، لتحقيق أطماعها ومصالحها الذاتية أو معالجة قضاياها الناشئة بالقوة، متجاهلة جميع الآثار السلبية التي يمكن أن تعكسها تصرفاتها تلك على مسألتي الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، واستقرار البشرية عموما. وعليه، فإننا نعلن دعمنا لجميع المشاريع الرامية إلى تضمين المناهج التعليمية والإعلامية كافة المواد والبرامج التثقيفية والتأهيلية الموجهة والهادفة إلى ترسيخ ونشر أفضل المفاهيم والممارسات الإنسانية، وفي مقدمتها مبادئ التفاهم والتسامح واحترام حقوق الإنسان، والتآزر المنافي لجميع أشكال التطرف والكراهية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتشجيع التضامن والاحترام المتبادل بين جميع الشعوب والدول. ونؤكد في هذا السياق أيضا على أهمية تطوير مبادرات الشراكة القائمة بين أصحاب المصالح، بما في ذلك مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص والمنظمات الدولية ودون الإقليمية، من أجل تنفيذ عدد من البرامج والفعاليات الجادة والداعمة لتعزيز الحوار بين الحضارات والشعوب، ولمبدأ التعايش السلمي وممارسة التنوع والتعاون الديني والثقافي فيما بينها، بما يكفل التقارب والتناغم وتبادل الاحترام والمصالح فيما بينها، بل والحيلولة دون استمرار محاولات التمييز والتعصب والإساءة لبعض الأديان أو القوميات، التي أثبتت مؤخرا وبشكل قاطع أنها تسهم في تأجيج أجواء التوترات والصراعات المحتملة.

دولة الإمارات العربية المتحدة – التي انتهجت دوما سياسة وطنية داخلية وخارجية حكيمة ومتوازنة، مستمدة مبادئها من عادات وتقاليد وأخلاقيات أجدادها المتأصلة في تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وثقافته، والداعية إلى التآزر والتسامح والتعايش السلمي مع المجتمعات والشعوب الأخرى، ونبذ العنف واحترام مبدأ التعددية، اتجهت نحو توسيع دائرة علاقاتها الدبلوماسية وتبادلها الثقافي والحضاري والاقتصادي مع أغلبية دول العالم وشعوبه، بغض النظر عن توجهاتها وانتماءاتها السياسية والعقائدية ومستوياتها الاقتصادية. وحرصت بلادي أيضا على دعم ومساندة جميع المساعي الحميدة الرامية إلى احتواء الخلافات والصراعات الناشبة بين الدول، واحتواء بؤر التوتر والصراعات قبل نشوبها، فضلا عن دعمها المتواصل لجميع جهود المصالحات وإعادة بناء المناطق المدمرة بعد انتهاء الصراعات.

إن الدولة، بغية ترسيخ مبادئها الإنسانية والأخلاقية هذه في نفوس أبنائها وأجيالها القادمة، اتجهت نحو انتهاج سياسات تثقيفية وطنية متميزة، تركزت بشكل أساسي على إغناء مناهجها وبرامجها التعليمية والإعلامية والثقافية والاجتماعية بكل ما يُسهم في إغناء شخصيات أبنائها وصقلها بما يعزز تطبيقاتهم لمبادئ التسامح والتآخي والحرية والعدالة، واحترام كرامة الإنسان وحقوقه، فضلا عن سيادة القانون، والاحترام المتبادل لثقافات الشعوب ومعتقداتها وأديانها الأخرى، ولمبدأ الانفتاح على المشاركة والاندماج الأفضل في حركة العولمة والتقدم الثقافي والحضاري التي يشهدها عالمنا، مع احتفاظهم بخصوصيتهم، من أجل ضمان مشاركتهم الفضلى في خطط التنمية الوطنية والإقليمية والعالمية والاستفادة من منافعها ومكتسباتها الراهنة.

وتجسيدا لقناعة الدولة بمبدأ احترام التعددية والحفاظ على حقوق الآخرين، سنت عددا من القوانين والقرارات المحلية التي كفلت حرية ممارسة الأقليات الأجنبية المقيمة على أراضيها لطقوسها وأنشطتها العقائدية والثقافية والاجتماعية، كما نشطت في مجال تنظيم المنتديات والندوات والحلقات الدراسية والمعارض الثقافية المستقطبة للمفكرين والصحفيين

والفرق الموسيقية والفنية التراثية المختلفة من جميع أنحاء المعمورة لإثراء معرفة مجتمع الإمارات وانفتاحه على مفاهيم هذه الحضارات وأفكارها وتنوعها، مع مراعاة الاعتبار تمسكه بخصوصيته وبيئته التي نشأ وترعرع فيها.

وختاما، إننا إذ نساند جميع الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وخاصة منظمة اليونسكو، في مجال تنفيذ إعلان وبرنامج عمل العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠، نأمل بأن تسهم مداولاتنا في إطار هذا البند في تعزيز مساعينا المشتركة والهادفة إلى التكاتف الدولي من أجل مكافحة ثقافة العنف والمواجهة، وبناء وتوطيد دعائم السلام في العلاقات الدولية.

السيد البدري (مصر): السيد الرئيس، بداية، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى منظمة التربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تقريرها القيم (A/61/175) المتضمن تنفيذ جهود العقد الدولي لثقافة السلام، حيث أظهر الاتفاق الدولي أن دعم ثقافة السلام والحوار بين الحضارات يحتاج منا إلى جهد مضاعف لتفعيل المقترحات والرؤى المختلفة.

إن ثقافة السلام رؤية إنسانية عميقة تشمل مدخلات مختلفة سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو الدولة أو على مستوى العلاقات الدولية. فهي لا تتأتى بالتركيز على بُعد دون آخر، بل إنها سلة المفاهيم والمبادئ التكاملية التي ارتضيناها لإقرار السلام، وسبيل لتفعيل العلاقات بين الدول على أسس سليمة. وما أحوج العالم اليوم إلى ثقافة السلام التي أصبحت ضرورة ومسؤولية سياسية يجب علينا جميعا اعتناقها وتفعيلها لتصبح أساسا لبناء مفهوم الأمن الجماعي الحقيقي، إلى جانب احترام القانون الدولي والالتزامات الواردة في مبادئ وميثاق الأمم المتحدة.

وإننا نواجه اليوم مرحلة حاسمة في تاريخ العلاقات الدولية، مرحلة تتسم بارتفاع وتيرة العلاقات بين الدول وأنماطها وكثافاتها في ظل نظام يتميز بالعولمة. ومن شأن هذه الظواهر أن تولد، بطبيعة الحال، فرصا للتعاون والتكامل وتحقيق المصالح المشتركة، وقد تتوازى أيضا مع قدر من سوء التفاهم بين الدول والشعوب.

والتفاعلات بين الثقافات والحضارات تتخذ من تنوع الثقافات والديانات والعادات والتقاليد أساسا راسخا للتكامل بينها، وهو ما يضعنا اليوم أمام مفترق طرق حقيقي للسعي إلى الحيلولة دون تحويل القيمة المضافة للاختلاف، والميزة النسبية للتعددية، والإضافة القيمة للتنوع إلى أدوات للاختلافات ووسائل للانشقاقات والصراعات على المستوى الدولي في الوقت الذي يمكن استثمارها لتحقيق صالح المجتمع الدولي.

إن السبيل إلى تحقيق هذا الهدف النبيل واضح، وخريطة التحرك معروفة من خلال الإعلانات والقرارات التي دأبنا على اعتمادها في هذا المحفل، سواء كانت ثقافة السلام أو الحوار بين الحضارات والأديان. ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في النية السياسية لتفعيل هذه الأدوات، فالحماسة التي ارتبطت بإقرار هذه المبادرات لم تنقل إلى حيز التنفيذ بعد. وإذ نحن اليوم بصدد مناقشة ثقافة السلام، يجب أن نقر جميعا بأننا لم نستثمرها بعد على الوجه الأكمل، وهذا قصور تجب معالجته في أقرب فرصة.

واسمحوا لي أن أتطرق في هذا الإطار إلى موضوع يرتبط جذريا بثقافة السلام ويعد ركنا هاما من أركانها، وهو الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان. فهذا الحوار هو قناتنا للفهم المشترك، ووسيلتنا للتغلب على سوء الفهم،

وأداتنا لترسيخ اقتناع مشترك بمستقبل واحد. وكما أثبتت الأحداث، فهذا الحوار، إلى جانب ثقافة السلام، أصبح من القواعد الأساسية لدعم الوئام والسلام العالميين.

وعلى الرغم من تعدد المبادرات وتداخل الإطارات التي تدعو إلى تفعيل الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، تظل المحصلة الحقيقية لهذا الجهد أقل مما كان متوقعا. ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب الأساسية والمرتبطة إما بعدم تفعيل المبادرات التي تبنيناها هنا في الأمم المتحدة، وعلى رأسها البرنامج الدولي للحوار بين الحضارات؛ أو لأسباب تتعلق بعدم التحمس للدخول في هذا الحوار الهام والبنّاء، أو لعدم إدراكنا بعد للأهمية الواجبة لهذا البعد في العلاقات الدولية. ولذا، فإننا نحتاج إلى تضافر الجهود كافة من أجل المضي قدما في تفعيل هذا الحوار، وذلك من نقطتي انطلاق أساسيتين؛ أولا، ضرورة النظر في وضع آلية واضحة المعالم لهذا الحوار؛ وثانيا، شحذ العزيمة السياسية لإنجاح تنفيذ هذه الآلية.

إن الحوار كان، وسيظل، الوسيلة الأساسية للتفاعل بين الدول. ومن هذا المنطلق، وجب علينا أن نعرض رؤيتنا لسبل تفعيل هذا الحوار، سواء أكان ذلك في إطار تفعيل ثقافة السلام أو الحوار بين الحضارات. والمنطلق الحقيقي في هذا الإطار يبدأ من الاحترام المتبادل لبعضنا البعض ولثقافاتنا بكل عناصرها أيضا، وعلى رأسها الأديان والعادات والتقاليد. وفي مثل هذا الحوار، لا وجود لحيز للاستعلاء الثقافي أو مجال لأحادية الثقافة؛ فتجارب الشعوب وعاداتها يجب احترامهما، استنادا إلى مبدأ المساواة بين الحضارات والثقافات كافة رغم اختلاف إسهاماتها في بناء الحضارة الإنسانية، ومنها الحضارة الإسلامية بما لها من تاريخ عريق وجذور عميقة في صرح الحضارة الإنسانية. كما يجب أن نؤكد على ضرورة تركيز الحوار على القواسم المشتركة التي تربطنا، لا على الاختلافات التي تفرقنا، فضلا عن ضرورة عدم تسييس هذا الحوار والابتعاد به عن ازدواجية المعايير. والأمل يحدونا في أن تتجسد كل هذه التطلعات في مبادرة تحالف الحضارات، وفي التقرير الذي ستعده مجموعة الشخصيات رفيعة المستوى التي شكّلها الأمين العام لتفعيل هذه المبادرة، وذلك تمهيدا لدراسته واعتماد قرار بشأنه في الجمعية العامة.

إننا اليوم أمام خيار هام لتعزيز العلاقات بين الدول بتطبيق حوار الحضارات وثقافة السلام. لكن الظروف الدولية الأخيرة كشفت الحاجة الماسة لاستكمال هذين البعدين ببعد جديد. فنحن اليوم في حاجة إلى إرساء قاعدة قِيمية جديدة تدعو إلى احترام كل طرف للآخر، احترام التجارب الدينية والثقافية المختلفة، احترام التراث التاريخي والحضاري لكل الشعوب، احترام حق الآخرين في الاعتقاد والاختلاف والتفرد، احترام كينونة الآخرين.

إننا اليوم بحاجة إلى إرساء ثقافة جديدة تشمل كل هذه العناصر وغيرها، بما يمهد لاستمرار التعددية الدولية والثقافية والحضارية. إننا اليوم بحاجة إلى ثقافة الاحترام، جنبا إلى جنب مع ثقافة السلام.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في العام الماضي، وفي الدورة الستين للجمعية العامة، أكد زعماء العالم من جديد ضرورة ترويج الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، فضلا عن البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله. وتقدر حكومتي تقديرا عاليا قيام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، الوكالة الرائدة، في العام الماضي بإجراء استعراض منتصف المدة العالمي للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠.

إن ثقافة السلام تقوم أساسا على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح، والنهوض بالتنمية والتعليم

من أجل السلام والتدفق الحر للمعلومات وزيادة مشاركة المرأة بوصفها عنصرا لا غنى عنه في منع العنف والصراع. وتسهم جميع أنشطة الأمم المتحدة في تعزيز ثقافة السلام. وبناء على الاستعراض المذكور، يهمنا أن نعثر على نُهج فعالة لكي تنهض منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء والمجتمع المدني بتعزيز الإطار العالمي بغية ترويج ثقافة السلام.

وإن كنا نريد تأمين سلام مستدام، ترى اليابان أنه لا بد لنا أن نحمي الأفراد من الأخطار الفادحة المحيقة بحياة الإنسان ومعاشه، وأن نكفل أن يعيش كل إنسان حياة كريمة. واليابان، إذ تضع هذا نصب عينها، تؤيد بقوة مفهوم الأمن البشري ونهجه. واسمحوا لي بأن أتناول بإيجاز مسائل تتعلق بالتعليم والحوار بين الحضارات، هي موضع اهتمام اليابان على نحو خاص.

كثيرا ما يؤكد على أن السلام والتنمية وحقوق الإنسان مسائل مترابطة، يكمل كل منها الآخر. وخبرة اليابان الخاصة طوال ٦٠ عاما بعد الحرب العالمية الثانية، شاهد على ذلك. وإدراكا من اليابان لأن التعليم الأساسي هو حق جوهري من حقوق الإنسان وأن الاستثمار في التعليم ينبغي أن يكون الأساس الذي تبنى عليه الأمم، قدم بلدي مساعدات إنمائية رسمية إلى قطاع التعليم، بلغت ٤,٧ بليون دولار على مدى السنوات الخمس الماضية. وبغية تحقيق هدف التعليم للجميع، أعلنت اليابان في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في كانانَسكيس، عام ٢٠٠٢ مبادرة التعليم الأساسي من أجل النمو. وهذا تعبير عن التزام اليابان بدعم البلدان النامية في تحسين نوعية تعليمها الأساسي. ومع احترام اليابان لملكية البلدان النامية، فإنها تقدم الدعم للجهود التي تبذلها هذه البلدان بغية تأمين فرص التعليم الابتدائي للجميع وتحسين نوعية التعليم ونظم الإدارة التعليمية.

وفي عام ٢٠٠٥، اقترح السيد جونيشيرو كويزومي، الذي كان رئيسا لوزراء اليابان آنذاك، عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة. واليابان، إقرارا منها بأن التعليم من العوامل الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، ما فتئت تسهم في الترويج لذلك العقد، بشراكة اليونسكو، الوكالة الرائدة في هذا المجال، فضلا عن منظمات دولية وبعض أصحاب المصلحة؛ وسنواصل دعمنا هذا في المستقبل.

وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، المعتمدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أقر زعماء العالم بالتنوع الموجود في العالم، وأكدوا من جديد أن جميع الثقافات والحضارات تسهم في إثراء البشرية. والعولمة، التي يمكن أن تقارب ما بين مختلف الحضارات، تسهم بفوائد كثيرة للمجتمع، لكنها قد تولّد التعصب أحيانا بين الناس عندما يحتكون بحضارات تختلف عن حضارتهم. وللتعامل مع هذه الحالة المؤسفة، من الأهمية بمكان، أن نشجع الحوار بين الشعوب والحضارات، على أساس من روح التسامح والتفاهم المتبادل العميق.

وفي هذا الصدد، تشيد اليابان إشادة فائقة بمنظمة اليونسكو على الدور الأساسي الذي اضطلعت به في تنفيذ البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات. وفي هذا الإطار، قامت اليونسكو بتنظيم ورعاية مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة والمؤتمرات والاجتماعات الأخرى التي ركزت على الأنشطة الهادفة لتعزيز الحوار بين الحضارات في مختلف المناطق.

وترى اليابان أن تعزيز التفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات وكذلك التعزيز المتبادل للتنمية وكرامة من ينتمون إلى حضارات مختلفة سوف يسهم في تعزيز ثقافة السلام. وإدراكا منها لذلك، تبذل اليابان جهودا حثيثة لتعميق التفاهم بين الثقافات والحضارات. وعقدت اليابان في تموز/يوليه ٢٠٠٥، المنتدى العالمي للحضارات لتتشاطر مع

البلدان الأخرى خبرتها في الحفاظ على التقاليد بينما تتجه نحو التحديث. وأجرت اليابان كذلك حوارات مثل بعثة التبادل الثقافي والحوار بين اليابان والشرق الأوسط، ونأمل الاستمرار في تعزيز حوارات مماثلة في المستقبل.

إن ثقافة السلام موضوع يتعلق بجميع بني البشر. وتعتقد اليابان أنه من الأهمية الفائقة أن نواصل مساعينا، بالتعاون الوثيق فيما بيننا، لتوسيع دائرة الحوار وتبادل الآراء بين الثقافات والحضارات لكي نقيم عالما يسوده الوئام والسلام، حيث يعيش جميع بني البشر على أساس مبادئ المساواة واحترام البشر. ولذلك، أود أن أختتم بياني مؤكدا مرة أخرى عزم اليابان على مضاعفة جهودها لتحقيق ثقافة السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.